جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لسانيات عربية

إعداد الطالبة:
سعادة بثينة

يوم: 2019/07/07

العلامة في النحو العربي ودورها في وصف أقسام الكلم العربي في كتاب أسرار العربية للأنباري

لجنة المناقشة:

ليلى سهل	الرتبة: أستاذة	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقررا
أحمد تاوليليت	الرتبة: أستاذ محاضر ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
شهيرة زرناجي	الرتبة: أستاذة مساعدة أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019

مـقـدمـــــــــــة

إنّ الإنسان كائن لغوي، ولغته هي التي منحته إنسانيته فبذلك حقق وجوده، وأنّها عبارة التواصل وأمارة التميز، فلا معرفة لما تكتنزه الحضارات والمجتمعات والشعوب من صفات وسمات فكرية، إلاّ بواسطة اللغة بألفاظها وتراكيبها وعباراتها، فهي كائن حي وظاهرة اجتماعية ووسيلة وأداة يبوح بها الإنسان عن مكنوناته، ومقاصده المختلفة، كما أنّها تعدّ دليلا من أدلة هويته وعاداته وتقاليده، يتواصل بها الأفراد فيما بينهم، إلاّ أنّها تظل خاضعة لسيطرة الظواهر الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وتتطور بتطور القدرات العقلية، والمهارات العلمية فقد ظلّت ولا تزال مسيطرة على الفكر الإنساني لما تحتويه –أي اللغة– من خصائص وسمات مميزة.

واللغة العربية تتميز بسمات وخصائص لغوية مختلفة، كالبيان، والاشتقاق، والمجاز، والإعراب، وغيرها. فالكلمة في العربية مشحونة بالدلالات التي تستمدّ معانيها في الأساليب والتعابير التواصلية من علاماتها الشكليّة وخصائصها الجوهرية، فلها سماتها وعلاماتها النحوية في مقولات الكلم، لذلك؛ فقد عمد علماء النحو واللغة إلى تقسيمها تقسيما ثلاثيا، تبعا لمميزات تميّزها، وعلامات فارقة تميز بها كل قسم من أقسامها.

ولإبراز فكرة العلامات في الدرس اللغوي والنحوي، وما تتضمنه من تساؤلات واستفسارات؛ تم اختيار العلامة في النحو العربي موضوعا لهذا البحث، على اعتبار أنّ العلامة ذات أهمية تمييزية فارقة في تحديد نوع الكلمة في ظل أقسام الكلم العربي.

ولعل من الدواعي التي كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع: الميول نحو الدراسات والبحوث في مجال النحو العربي، والرغبة في إيجاد المنطلقات التي كانت وراء التقسيم الثلاثي للكلم، عند علماء العربية، إضافة إلى قلة الدراسات التي عالجت موضوع العلامة النحوية معالجة كلية وشاملة تحيط بمختلف تساؤلاتها وإشكالاتها، فجاء البحث موسوما بـ:

«العلامة في النحو العربي ودورها في وصف أقسام الكلم العربي، دراسة في كتاب أسرار العربية للأنباري».

ومما لا شك فيه أنّ الناظر للفكر النحوي العربي في دراسة العلامة، يجد كثيرا من القضايا التي تقف على تصنيف الكلمة وتخصيصها بخواص وعلامات ضمن أقسام الكلم، قد شابها الغموض والإبهام والسبب في كل ذلك –فيما يبدو– هو منهج النحاة الذي اتبعوه، فراحوا يسعون وراء إيجاد السمة النحوية للحكم على اسمية أو فعلية أو حرفية الكلمة، واقتصروا في تحديدهم على بعض السمات الشكلية، ولم ينوّهوا بالعلامات الجوهرية التي تسهم بقسط وافر في تحديد الكلمة تحديدا دقيقا.

وإذا كان الأمر كذلك؛ بالنسبة للأفعال كقسم من أقسام الكلم التي تحمل معنى الحدث المقترن بالزمن والدلالة على الحركة كوظائف نحوية، ذلك يثير تساؤلا واستفسارا مفاده: أيهما يقع موقع العلامة المحددة للأفعال؛ الأزمنة أم الأحداث؟ والشأن نفسه بالنسبة للتعدية واللزوم؟ وكذا خاصية الاختصاص في الحروف؟ وهل الإخبار والإسناد والنداء ودخول "الـ" كافية لتحديد نوع الكلمة ووصفها بالاسمية؟

وكل هذه التساؤلات؛ هي المحور والنواة التي يدور حولها البحث، فالبحث يدرس كل ما تكون به الكلمة اسما أو فعلا أو حرفا في العربية من خلال ما جاء في كتاب أسرار العربية لابن الأنباري، باعتباره يتضمن معيارا من معايير التفكير النحوي عند البصريين.

ونظرا لاتساع هذا الموضوع وتشعّبه، ولمحاولة تحقيق أهدافه وغاياته ولتوضيح إشكالاته، فقد كان لزاما علينا إتباع المنهج الوصفي وآلياته الإجرائية إضافة إلى آلية التحليل؛ وذلك لوصف العلامة النحوية، ووصف الظواهر المرتبطة بها في تمييز أقسام الكلم العربي، وتحليل الشواهد، والآراء اللغوية والنحوية.

ولقد بُني البحث وفق خطة جسّدت مضمونه وبسّطت أفكاره، مقسمة إلى فصلين، تتقدمها مقدمة ومدخل، وتتلوها خاتمة، ثمّ قائمة للمصادر والمراجع، وبيانها كالآتي:

تناولنا في **المدخل** مصطلح العلامة من الناحية اللغوية والنحوية، والمرجعيات التي تأسست من خلالها مفاهيمها في الدرس النحوي، مع الإشارة إلى معناها في الدرس اللغوي اللساني الحديث.

خُصص **الفصل الأول**، لبيان **أقسام الكلم العربي** عرضنا فيه أقسام الكلم عند القدامى، الذين عمدوا إلى التقسيم الثلاثي (اسم، وفعل، وحرف)، ثم بيّنا تقسيمه عند العلماء المحدثين؛ فاخترنا نموذجين عند إبراهيم أنيس الذي قدّم تقسيمه الرباعي (الاسم، والضمير، والفعل، والأداة)، وبعده تحدثنا عن تمام حسان باعتباره انفرد في تقسيمه السباعي للكلم (الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، والأداة).

أما **الفصل الثاني**؛ فمعقود لإبراز العلامات النحوية الجوهرية، فاستقى عنوانه من موضوعه، فكان: «**العلامات النحوية في أقسام الكلم من خلال كتاب أسرار العربية للأنباري**»، فبدأنا الحديث فيه عن علامات الأسماء من خلال كتاب أسرار العربية لابن الأنباري، كالإخبار والإسناد، والتصغير، والنداء، وأتبعنا ذلك بعلامات الأفعال كدلالته على حدث مقترن بزمن، ودخول النواصب والجوازم، والتعدية واللزوم، ثم علامات الحروف كالاختصاص والاقتران.

ذيّلنا البحث **بخاتمة** رصدنا فيها أهم النتائج الواردة فيه، وقد استقينا مادة البحث من مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:

-العلامة في النحو العربي، للدكتور: محمود سليمان ياقوت.

-العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف.

-أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، للدكتور: فاضل مصطفى الساقي.

وما يجب ذكره، أن لكل باحث صعوبات خاصة ببحثه، وبحثي لم يخل منها، فهي التي تجعل الباحث يتمسك بموضوعه وتزيد من عزيمته وإرادته تجاه إنجاز بحثه، نذكر من بينها:

- صعوبة البحث عن المعلومات والأفكار التي تغذي الموضوع وتزيده ثراءً واتساعا، وتوجهه الوجهة الصحيحة مع المسائل الواردة فيه.
- اتساع الموضوع وتناثر مادته في متون المصادر والمراجع.

وختاما؛ لا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نقرّ باعتراف وأن نتوجه بالشكر إلى أستاذتي المشرفة الأستاذة: **ليلى سهل**، التي شرّفتني بإشرافها على هذا البحث، ومتابعته، فلم تبخل عليّ بنصائحها الجادة، وتوجيهاتها القيّمة، التي كان لها أثر كبير في إنجاز البحث وإتمامه.

كما أُزجي الشكر كله إلى الدكتور: **أحمد تاوليليت**، إجلالا وإكبارا له على ما أفادني به من مصادر ومراجع كانت نبعا فياضا لهذا البحث، وعلى ما زودني به من أفكار معرفية ونصائح وتوجيهات علمية فتحت مغاليق البحث؛ فقد ألقى عليه من فضله ما ترك فيه أثرا كالوسم أو الوشم الذي لا ينمحي ولا يزول.

فلهما مني من الثناء أعطره ومن الشكر أزجله، فلقد كانا حقا نعم الموجِّهين طيلة مدة هذا الإنجاز، أدامهما الله ذخرا ومنبعا للعلم والمعرفة، والنصح والإرشاد.

الطالبة: سعادة بثينة.

مدخـــــــــل:

العلامة في الدرس اللغوي والنحوي.

لمّا كانت العلامة من المصطلحات الأصيلة في الدرس اللغوي والنحوي عند العرب القدماء والمحدثين، لارتباطها الوثيق باللغة ولأدائها وظائف تمييزية؛ فإنّ ذلك دعا العديد من الدارسين واللغويين إلى الاهتمام بها، باعتبارها تكشف عن المعاني الحقيقة وراء الألفاظ في الأنساق الكلامية المختلفة أثناء التعبير، كما أنّها تُظهِر المدلولات المستترة والخفية وراء الدوال أو الكلمات، فتتعدد بذلك العلامات وفقا للسياق والتركيب أو الموقف.

أ/ مفهوم العلامة لغة:

ورد مصطلح "العلامة" في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ**﴾[1]. حيث جاءت لفظة "علامات" بصيغة الجمع بمعنى الأعلام، والسمات؛ وقد وردت لفظة "السيمة" في القرآن الكريم في عدة مواضع، وكلها بمعنى العلامة، قال تعالى:﴿**تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً**﴾[2]، أي بعلامتهم من التواضع وأثر الجهد[3].

كما وردت بصيغة الجمع، بمعنى الأعلام، والسمات، في قوله تعالى:﴿**سيماهم في وجوههم من أثر السُّجُود**﴾[4]، قال المولى عز وجل: ﴿**يُعرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ**﴾[5]. قال الراغب الأصفهاني: السيماء والسيمياء العلامة[6].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مصطلح "العلامة" قد أخذ دلالات لغوية مختلفة ومتباينة في التراث اللغوي عند العرب، جاء في لسان العرب: «وقالوا: الأعلام الجبال،

(1) سورة النحل، الآية 5.

(2) سورة البقرة، الآية 273.

(3) جلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط1، (د.ت)، ص57.

(4) سورة الفتح، الآية 29.

(5) سورة الرحمن، الآية 41.

(6) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط، محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج1، (د.ط)، (د.ت)، ص251.

والعَلَمُ: الجبل الطويل... والعَلَمُ رسم الثوب، وعَلَمَهُ رَقَمَهُ في أطرافه. وقد أَعْلَمَهُ: جعل فيه عَلاَمَةً، وجعل له عَلَمًا».[1]

وفي وصف الأرض؛ يقال: أرضٌ موسومة، ومطر الربيع (الوسمى) لأنّه يسمُ الأرضَ نبَاتًا، وتَوَسَّمَ الشَّيءُ: تَخَيَّلَهُ، فَعُرفت فيه سِمتُه وعلامته ودلالة (أو الأثر) الحُسْنِ الوسَامَةُ والمَيسَم، قال عمرو بن كلثوم[الوافر]: خَلَطْنَ بِمِيْسَمٍ حسَبًا ودينًا. والوسم، والوسوم، والوشوم العلامات الدالة على الحُسنِ، فيقال لابن الأعرابي: الوسيمُ، الثَّابتُ الحُسْنِ، كأنّهُ قد وُسِمَ. و(أسماء) اسم امرأة مشتق من الوسامة، وهي من دلائلِ الحُسْنِ التي تظهر آثارها جليَّة. وقالوا: "السِّيما" العلامة.[2]

وتقابل العلامة في اللغة الأجنبية مصطلح «signe»؛ ويُعنى بها في النصوص العربية الحديثة: (السمة/الدال/الإشارة) ويقتربُ معناها كذلك؛ من معنى (الرمز/ والأيقونة/ والقرينة/ والأمارة).[3]

وقد جمع (أبو هلال العسكري) بين مصطلحي الدلالة والعلامة في قوله: «وعلم الشيء ما يعرف به المعلم له ومن شاركه في معرفته دون كل واحد كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه، فيكون دلالة لك دون غيرك ولا يمكن أن يستدلّ به عليه إلاّ إذا وافقته على ذلك كالتصفيق تجعله علامة لمجيء زيد، فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه، ثم يجوز أن تُزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبك، فتخرج من أن تكون علامة له، ولا

(1) أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم بن منظور، (مادة: ع ل م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط7، 2011، ج12، ص 373.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ج 12، 635.

(3) أوزالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، ص 229.

يجوز أن تخرج الدلالة على الشّيء من أن تكون دلالة عليه، فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالاقتضاء.»[1]

وبذلك؛ فإنّ الدلالة اللغوية لمصطلح العلامة متعددة الأوجه ذلك أنّها تأخذ معنى السمة، والأثر تارة، والوشم والرسم تارة أخرى، وذلك بحسب الوضع والدلالة، وهي مصطلحات تشارك العلامة وتكاد تكون مرادفة لها، من حيث كونها تَتْكَشِفُ بها المعاني، كما أنّها تتميز بالاتساع من جهة الاستعمال في المدونات اللغوية المختلفة، والنّص القرآني، عند الفقهاء وعلماء وأصول الدين وعند اللغويين.

ب/ مفهوم العلامة اصطلاحا:

ظلّت العلامة في النحو العربي متعلقة بمصطلحات متعددة، وارتبطت تحديدا بمصطلح "الحدّ النحوي"، حيث ظهرت ملامحها أثناء صياغة القوانين، إذ لم يُقدّم النحويون القدماء تعريفا للعلامة، وإنّما قارنوا بينها وبين "الحدّ" من حيث دلالة كل منهما؛ إذ «إنّ دلالة العلامة دلالة خاصّة، ودلالة الحدّ دلالة عامة، وذلك أنّك إذا قلت: الرجل، دلّت الألف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسما، والحدّ يدل على ضروب الأسماء كلها. والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك: كل ما دلّ على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك فليس باسم، والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس، نحو قولك: كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم، فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس فيقال: كل ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم، لأنّ المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام...»[2] واختلفت دلالة العلامة من حيث الخصوص والعموم.

(1) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص 70، 71.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، طبعة المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص24.

وتعتبر العلامة في اصطلاح النحاة واللغويين؛ معلمٌ وأمارةٌ يُعرف بها الشيء، ولابد لها « في دلالتها على المعلوم من أن تكون ظاهرة ملفوظة أو ملموسة، ومن أمثلتها الظاهرة: علامة الضّم على الرّفع، والفتح على النّصب، والكسر على الجرّ. ومن أمثلتها الملموسة: علامة حذف الألف، والواو، والياء على الجزم في الأفعال؛ يسعى ويدعو، ويجري من قولنا: لم يسعْ، ولم يدعْ، ولم يجرِ»[1] وهنا اقترنت العلامة النحوية بالإعراب وعلاماته، من رفع، ونصب، وجر، وجزم، وعليه تمييز الكلمات من خلال أواخر الكلم وحالاتها الإعرابية.

وعليه؛ فإنّ العلامات النحوية سمات وصفات توسم بها الألفاظ للدلالة على الوظائف التي تؤديها داخل التركيب، وبهذا الاعتبار « فالاسم في الاصطلاح ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاث، وفي اللغة سمة الشيء أي: علامته»[2]. ويشير ابن الأنباري إلى رأي البصريين والكوفيين والاختلاف بينهم في أصل اشتقاق الاسم بقوله: « ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم – وهو العلامة – وذهب البصريون إلى أنّه مشتق من السمّو – وهو العلوُّ – أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أنمّا قلنا إنّه مشتق من الوسم، لأنّ الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسم على المسمى، وعلامة له يُعرف به...»[3]

كما أنّ خلوّ الكلمة من العلامة الإعرابية، لا يعني بالضرورة أنّها خالية من الإعراب أو حالتها الإعرابية معدومة؛ بل قد تُعرف حالاتها وتؤدي وظائفها ويُتوصّلُ إليها عن طريق القرائن؛ كالرتبة أو الصيغة، أو المطابقة، ففي قولنا: "أكرم عيسى موسى"، لا

(1) محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الثقافة، الجزائر، (د.ط)، (د.ت)، ص159.

(2) ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص 32.

(3) أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1987، ج1، ص 6.

توجد العلامة الإعرابية على آخر كلمة "عيسى" و"موسى"، فالرتبة هي التي تُحدّد وتُعيّن حالتها الإعرابية؛ لأنّ الحركة هنا مقدّرة على آخرهما، فالأول (عيسى) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة، وموقعه موقع الفاعل الذي يلي الفعل. أمّا الثاني (موسى): فهو مفعول به (موقعه النّصب) والفتحة مقدّرة أيضا، وموقعه موقع المفعولية من حيث الرتبة.[1] لذلك حينما « تفقد العلامة الإعرابية دورها يُلجأ إلى قرينة أخرى تقوم بهذا الدور في كشف المراد وجلاء المعنى».[2]

وهنا يظهر دور قرينة الرتبة بارزا حينما لا تظهر العلامة الإعرابية في توضيح وإبراز وظيفة الكلمة في الجملة، لأنّ الألفاظ مغلقة على معانيها على حدّ تعبير (عبد القاهر الجرجاني) في قوله: « إذْ كان قد عُلِم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه».[3]

وبذلك؛ فقد ظلّت العلامة عند النحاة واللغويين مرتبطة بالتقديرات والتفسيرات ذلك عندما «كان همّهم مقصورا على الوصف والتحليل، وكان عندئذ أن انتبهوا إلى أنّ دلالة تراكيب اللغة تجري على غير ما تجري عليه دلالة ألفاظها المفردة»[4] هذا ما يحيلنا إلى القول بأن العلامات سيطرت على التفكير النحوي واللغوي، فدعاهم ذلك إلى جواز الإيماء

(1) ينظر: أحمد تاوليليت، العلامة النحوية بين الشكل والوظيفة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: محمد خان، جامعة بسكرة، 2017-2018 م، ص 81.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2001 م، ص 239.

(3) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص 28.

(4) عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة "بحث في الخلفيات المعرفية"، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (د.ط)، 1994، ص66.

إلى المعنى الواحد بالألفاظ المتنوعة، لا بحكم الترادف فقط، وإنّما بحكم التحولات المجازية.[1]

وتلك التحولات جميعها يُرادُ فيها بالألفاظ غير ما وضعت له، لوجود قرينة مناسبة بين الألفاظ والمعاني، فتستعار المعاني للألفاظ بالمشابهة ، كإطلاق كلمة "الأسد" في الشجاعة، وتقول: فلانٌ كالأسد، أي: يشبه الأسد في صفة الشجاعة.[2] على سبيل المجاز.

ويقصد بالمجاز أن ينحرف المتكلم عن استعمال الألفاظ في موضعها الحقيقي إلى موضع آخر مجازي؛ فيُكَوِّن بذلك صورة إبداعية وأسلوبية تتشكل من خلال تراص الألفاظ وانسجام بعضها ببعض، ذلك أنّه لا يمكن إنشاء تراكيب فنية من الألفاظ المفردة فقط أو من «دلالة اللفظ وحده، ولكن يدُلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل».[3]

وتلك الصُّور؛ تتجلى فيها ظاهرة الانحراف الدلالي للكلمة فتنحرف دلالتها بالمفارقة عن المعاني المعجمية (وهي القرينة الدالة على الانحراف). ومنه؛ فهي تستعير المعنى المجازي الذي يخرجها من معناها المجرد، الذي يرتسم ارتساما أوليا في الأذهان، ثم يظل كامنا على تجرده حتى يتجسد في صورة الكلام.[4]

ويظهر المعنى الإفرادي في إشارة (الجاحظ) بقوله: «المعاني القائمة في صدور العباد، المتصورة في أذهانهم، والمتخلجة في نفوسهم والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن

(1) ينظر: عبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص 68.

(2) ينظر: الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1997، ص 202، 203.

(3) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ص202.

(4) ينظر: حسن الطبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998، ص 10، 12.

فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة... وإنّما تحيا تلك المعاني في ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إيَّاها...»[1]. وقال عبد القاهر الجرجاني: «الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد... والدليل على أنّا إن زعمنا أنّ الألفاظ، التي هي أوضاع اللغة، إنّما وُضعت ليُرف بها معانيها في أنفسها، لأدّى ذلك إلى ما لا يشُكّ عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها، حتى كأنّهم لو لم يكونوا قالوا: "رجل" و"فرس" و"دارٌ" لما كان لنا علم بهذه الأجناس، ولو لم يكونوا وضعوا أمثلة الأفعال لما كان لنا علم بمعانيها... كيف؟ والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم...»[2].

كما يتسع فضاء العلامة، من داخل اللغة إلى خارجها، ومن الدلالة اللغوية إلى غير اللغوية؛ «لأنّ اللغة من أهم هذه الدلالات التي تكشف عن حالات الناطقين بها وأفكارهم، ولأنّ اللغة من ناحية أخرى، تستعين بدلالات غير لغوية، كالحركات والإشارة وملامح الوجه، وغير ذلك مما يضيف إلى دلالة اللغة دلالات أخرى تكشف عن حالة النطق وفكره، والدلالات غير اللغوية أنواع وأصناف: فمنها حركة أعضاء البدن، كالرقص ونحوه، ومنه ما يصدره الإنسان من أصوات غير لغوية في حالات الفرح أو الحزن؛ كالأنين والصياح والصفير... ومنها الإشارات التي يؤديها المرء برأسه أو عينه أو لسانه أو يده مما يمكن أن يستدل به على حالة خفية في نفسه، ومنها تغيير ملامح الإنسان في

(1) أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: محمد الطيّب إبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط1، 1996 م، ص 81.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 539، 540.

بعض المواقف، كأن يبتسم مثلا فيعبّر بابتسامته عن حالةٍ من الرضا أو الحبّ أو التملق أو السخرية أو الاحتقار أو الدهشة...»[1].

وتجدر الإشارة هنا؛ أنّ علماء العربية أسسوا موضوعات درسهم للغة العربية، واتفقوا على المصطلحات والمفاهيم، حيث عالجوا بعض الموضوعات النحوية اعتمادا على العلامة، إذ أكثر النحويون من استخدامها والإشارة إليها، حتى إننا نستطيع القول – ولو تجاوزا – إنّ النحو العربي كله علامات أو هو: علم العلامات[2]، فتكون النتيجة بالروابط العلاماتية؛ هي أنّ اللغة عند النحاة لغة مجازية (مُنتجة للمصطلح)[3].

ويظهر المعنى النحوي بوضوح؛ بترابط الكلمات المكونة للجملة، وإذا انعدم ذلك الترابط أو التوافق تصبح الجملة عديمة المعنى، ولا تؤدي الفائدة المرجوة التي يحسن السكوت عنها؛ لأنّ نظامها في العربية يتطلب نمطيةً وهندسةً وترتيباً محدداً، لو اختل ذلك الترتيب، وتلك الهندسة لغمض المعنى.[4]

وقد استمد النحويون الأوائل مصطلح العلامة وملامحه من روافد متعددة، ومن مجمل قناعاتهم وتصوراتهم وربطها بالطبيعة، لأنّ في«الطبيعة تشابُهًا ونمطيةً، فإنّ الأشياء على اختلافها تتشابه وتتماثل وترجع إلى أنواع وفصائل...، لكن هذه الأشياء المتشابهة لكل منها ذاتية متميزة، فلكل نوع ذاتيته وخصائصه... وكذلك ألفاظ اللغة

(1) عبد المجيد عابدين، مدخل إلى فنون القول عند العرب القدماء، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د.ط)، 1989 م، ص 06.

(2) ينظر: محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1989 م، ص9.

(3) ينظر: محمد مفتاح وأحمد بوحسن، المفاهيم تكوّنها وسيرورتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، ط1، 2000، ص88.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مطبعة ومكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1976، ص48.

العربية؛ فإنّ التشابه والتماثل والوحدة يظهر في صيغها، والتعدد والكثرة تظهر في موادها المختلفة، أي فيما تتركب منه الكلمات من حروف وأصوات.»[1]

ذلك كله يعني؛ أنّ العلامة هي السّمة، والخصّيصة التي تختصُّ بها الأشياء، ودليلاً على الشيء؛ فهي فكرة منطقية وعقلية، مستمدة من التصورات الفلسفية للنطق والمنطوق عند الفلاسفة، لأنّ «النطق عندهم يُطلق على نُطق اللِّسان، وهو حروف منظومة بأصوات مقطَّعة في مخارج مخصوصة نَظْماً يعُبّر عن المعنى الذي في النّفس، بحكم الاصطلاح والمواضعة..»[2]. والكشف عن أعيان المقاصد والمعاني الخفية وراء الألفاظ، والتراكيب؛ تضافرت فيه جهود فكرية متعددة، وتعاونت عليه قرائن مختلفة، فظلّت العلامة نواة هذا الموضوع؛ لأنّها تعني الدلالة على الشيء، ولم تعالج اللغة بمعزل عن أنظمة الدلالات اللغوية، وغير لغوية التي توحيها العلامات غير لغوية (كالإشارات والرموز...)، وكان البحث عن تلك الدلالات في الفكر العربي الإسلامي كالفكر العقلي والاستدلالي، الذي يؤدي إلى معرفة الدلالة المقصورة من خلال التراكيب أو [الدلالات]، اشتركت موضوعاتها بين الاتجاهات المعرفية، والمذاهب الفلسفية، ونوّه اللغويون بها أهل السنة والأشاعرة، والمعتزلة، والمتصوفة[3]، وقد أشار إليها اللغويون والنحويون لأهميتها وارتباطها بالعلامات. ولا سبيل في هذا الموضع إلى الإشارة لخصائص العلامة اللسانية (دوال ومدلولات)، غير أنّ الطبيعة العلاماتية التي تختص بها اللغة، ظهرت مع الإنسان في صورة صوتية حينما استعملها المتكلمون (في الخطاب)، قبل ظهور الكتابة وكانت –

(1) محمد المبارك، عبقرية اللغة العربية، بحث في خصائص الكلمة العربية، يكشف الصلات العميقة ما بين شخصية الأمة العربية ولغتها، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص15، 16.

(2) عبد الكريم الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام، تصحيح: ألفرد جيوم، مكتبة المثنى ببغداد، (د.ط)، (د.ت)، ص 318.

(3) ينظر: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة مدخل إلى السيميوطيقا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 78.

أي اللغة – في مظهرها الشكلي مجموعة من الأنظمة المتماسكة، والمقاطع الصوتية[1]، وذلك للتعبير عن الأساليب المتجلية من الألفاظ، وتركيبها في الجمل والعبارات.

ولما كانت العلامة من الموضوعات التي عالجها علماء اللغة، فقد احتلت مكان الصدارة ضمن المفاهيم التي طرحها (دي سوسير) في نظريته، يقول امبرتوايكو (UMBERTO ECO): «ولكننا لا يمكن أن ننكر أنّ التيار البنيوي هو الذي وفرّ في القرن العشرين الشروط الأساسية لدراسة العلامات»[2]

وعلى هذا «تكون العلامات معروفة منذ مدة طويلة، وقد كان معروفا أيضا أنّ العلامات اللغوية هي ربط بين تصور وصورة صوتية»،[3] ففي الوقت الذي فهم فيه سوسير (FERDINAND DE SAUSSURE) العلامة على أنّها حصيلة الاتحاد بين ثنائية الدال والمدلول؛ إلاّ أنّه حاول أن يخرج عن النطاق الضيق للعلامة – الذي حُدِّدت به من قبل – وحقا تمكن من ذلك فأطلق مفهوم (العلامة) أو (الدليل).[4] في حين احتفظ بمصطلح (دليل) منتهيا إلى عدم وجود بديل له فقال: «أما signe (أي دليل) فهو مصطلح، إن نحن رضينا به فلأننا لم نجد له بديلا نعوضه به فيما هو مستعمل من الكلام»[5]

(1) ينظر: ياسين خليل، نظرية أرسطو المنطقية، دراسة تحليلية لنظرية أرسطو في اللغة والمربع المنطقي والقياس الحملي وقياس الجهات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006، ص34.

(2) امبرتو إيكو، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، ترجمة: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2010، ص 115.

(3) بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2، 2010، ص 117.

(4) ينظر: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح قرمادي ومحمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، بيروت، ص 110، 111.

(5) المرجع نفسه، ص 111.

مما يدعو إلى القول «إنّ الدليل اللغوي لا يجمع بين شيء واسم، وإنّما بين متصور ذهني وصورة أوكستيكية، وهذه الأخيرة ليست هي الصوت المادي (الفيزيائي)، وإنّما ذلك الأثر النفسي لهذا الصوت، أي الصورة التي تصورها لنا حواسنا (صورة حسيّة)»[1].

وإذا استعرضنا نظرية شارل ساندرس بيرس (Charles Sanders Peirce) السيميوطيقية وجدناها أكثر شمولا؛ إذ تجاوزت فاعليتها علم اللغة؛ فالعلامة عنده كيان ثلاثي الأبعاد. فهو يعرفها على أنّها «شيء يسند من حيثية ما، إلى علامة أخرى، هي موضوعه، بصورة تجعله يربط بهذا الموضوع شيئا ثالثا هو التعبير عنه، وهذا بدوره يربط بهذا الموضوع شيئا رابعا، وهكذا إلى ما لا نهاية له».[2]وهكذا وسع بيرس دائرة العلامة إلى خارج دائرة اللغة، وأعطاها تحديدا أشمل وأكثر عمومية بجعلها كيانا ثلاثي المبنى.[3]

وقد ميّز "شارل ساندرس بيرس" بين نوعين من الموضوعات: «الأول هو الموضوع الديناميكي، الذي يفتح باب التأملات على مصراعيه، ويعني به الشيء في عالم الموجودات الذي تحيل إليه العلامة، وتحاول أن تمثله. والثاني هو الموضوع المباشر، ويشكّل جزء من أجزاء العلامة، وعنصرا من عناصرها»[4].

ومن هنا؛ نستنتج الفرق بين بيرس ودي سوسير، فبيرس يضمن العلامة (الدليل)، كما يقول تشاندلر:«مصطلحا ثالثا يتخطى وجود حدود الإشارة، وأعني بذلك الموجودة (أو المرجع إليه) وكما رأينا ليس المدلول عند سوسير مرجعا إليه خارجيا، إنّما ممثلية عقلية مجردة، ومع إن الموجودة عند بيرس لا تشير فقط إلى الأشياء المحسوسة... بل يمكن ان

(1) فرديناند دي سوسير، المرجع السابق، ص 110.

(2) عادل فاخوري، تيارات في السيميائية، دار الطليعة، بيروت ط1، 1990، ص 17.

(3) ينظر: حيدر محمد جبر، البحث اللساني في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين، مكتبة عدنان، بغداد، ط1، 2012، ص 257.

(4) سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، ص28.

تكون مفاهيم مجردة، وكيانات خيالية،...وهذا ما لا نجده مباشرة في أنموذج سوسير»[1]، وقد استبدل بيرس مصطلحي (الدال والمدلول) بـ(الممثل والتأويل)، ولم يكتف بذلك، بل وسَّع من دائرة العلامة ليصبح تقسيمها ثلاثيا، ووُجد صداه عند أوجدن وريتشارد، في مثلثهما الدلالي لتصبح العلامة متكونة من (رمز، فكرة، مرجع).[2]

كما حاول هيلمسليف (L. HJELMSLEV) استبدال ركني العلامة (الدال والمدلول) مقترحا تسميتها بـ(التعبير والمحتوى) ثم يفترض بذلك «مستويين: مستوى المضمون ومستوى التعبير، وداخل هذيين المستويين (التعبير والمضمون) يُفرِّق هيلمسليف في إطار أنموذجه الثنائي للعلامة مرة أخرى – بمفهوم سوسير بين الشكل والمادة – ينتج بذلك أربع طبقات يلحق بكل منها علم»[3]. وذلك يقابل (اللفظ –المعنى) أو (المبنى–المعنى) أو (الشكل –المضمون)، أو ما يقترب من البنية السَّطحية والبنية العميقة عند ناعوم تشومسكي، وفقا لظاهرة الثنائية في اللغة.

(1) دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، ترجمة: طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008، ص 75.

(2) ينظر: عادل فاخوري، تيارات في السيميائية، ص 18.

(3) جرهاد هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط5، 2003، ص 107.

الفصل الأول:

أقسام الكلم العربي

الفصل الأول: أقسام الكلم العربي.

أولا: أقسام الكلم العربي عند القدامى.

ثانيا: أقسام الكلم العربي عند الدارسين المحدثين.

أ: عند إبراهيم أنيس.

ب: عند تمام حسان.

أولا: أقسام الكلم العربي عند القدامى:

يُعدُّ موضوع أقسام الكلم في اللغة العربية من الموضوعات التي تمثل مدخلا مهما للدراسات الصرفية والنحوية؛ فقد أبدى النحاة القدامى آراءهم في تحديد كل قسم من أقسام الكلم، وذكروا علامات يتميز بها كل قسم. يقول الدكتور (فاضل مصطفى الساقي): «يكاد يجمع النحاة القدماء – بصريين وكوفيين – على أنّ الكلم في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، جاء ذلك على لسان: سيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والرماني، وابن فارس، والبطليوسي، والزمخشري، وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضيّ، وابن هشام، وابن الضائع، والسيوطي، وغيرهم...».[1]، وهي كالآتي:

1-<u>الاسم</u>:

لم يعط سيبويه تعريفا للاسم، بل اكتفى بالتمثيل له، فقال: « فالكلم اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ».[2] إذ يعقّب أحمد بن فارس على هذا القول قائلا: « وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد، إلاّ أنّ ناسا حكوا عنه أنّ " الاسم هو المحدّث عنه " وهذا شبيه بالقول الأول لأنّ " كيف " اسم ولا يجوز أن يحدّث عنه »[3]. وقد ذكر المبرد أن الكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، وأنّه لا يخلو من هذه الأنواع الثلاثة عربيّا كان أو أعجميًّا. وأن الاسم ما كان واقعا على

(1) فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2007، ص 27.

(2) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص 12.

(3) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 48.

معنى أو ذات، نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك. وأن أشهر علامة يتميز بها الاسم عنده هي دخول حرف من حروف الجر عليه.[1]

وذكر (ابن السراج) أن الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف، وبيّن أنّ الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا، وغير شخص. وقد راعى في ذلك المعنى الوظيفي للتقسيم، وهو دلالة الاسم على مسمى مجرد من الزمن، ولم يراع في حدّه الجانب الشّكلي وهو جانب المبنى، وقد أدرج في الحد المصادر والظروف حيث قال: « وأمّا ما كان غير شخصٍ فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والساعة».[2]

وعليه؛ يتضح أنّ ابن السراج يؤكد على المعنى الوظيفي في تحديد الاسم، وقد استند الزجاجي في تحديد الاسم على أسس شكلية حينا ووظيفية حينا آخر، ويقول: « فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض».[3]

وقد ذكر (ابن يعيش) أنّ النّاس قد أكثروا في حدِّ الاسم وأنّ سيبويه لم يحدّه بحدّ ينفصل به عن غيره، وكأنّه لمّا حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم. ووأورد ابن يعيش أنّ أبا بكر محمد السرّى (يقصد ابن السراج) قال: الاسم ما دلّ على معنى مفرد، فعقب على قوله فقال: كأنّه قصد الانفصال من الفعل، إذْ كان الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمن.[4]

(1) ينظر: أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1992، ج1، ص 141.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4، 1999، ج1، ص 36.

(3) أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط1، 1984، ص 17.

(4) ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص 42.

ومن الجدير بالذكر؛ ونحن نتحدث عن حدّ الأسماء؛ نلحظ أن التعاريف التي قدّمها النحاة للاسم لا تنفك تنحصر ضمن الإطار الشكلي والمعنى الوظيفي؛ الذي يتجلى بدلالة الاسم على المسمى دون أن يدّل على شيء من معاني الزمن.

في حين؛ لا يمكن إنكار تفطن النحاة إلى العلامات الشكلية للاسم «فالفارسي من أشهر أئمة النحو يحصر تعريف الاسم بما جاز الإخبار عنه كما يرى أنّ علاماته الشكلية تنحصر في قبوله (أل) المعرّفة ولحاق التنوين له ».[1]

وفي هذا الصدد نجد الفلاسفة وأهل المنطق كذلك أدلوا بدولهم في تقسيم الكلم، فأمّا الأسماء؛ فقد كان تعريفها في نظر أرسطو؛ كل « لفظ يدل على معنى، كما أنّ هيئته لا تدل على زمان، وأن تجزئته إلى بسائط أو أوليات تدل على معنى منفرد غير ممكنة »[2]. أيّ؛ أنّ الدلالة على المعنى متضمنة في هيئته أو شكله، معدوم الزمن وغير مقترن به.

2-**الفعل**:

وإذا كان النحاة قد اختلفوا كثيرا في وضع مفهوم محدد للاسم، واختلفوا كذلك في الإجماع عن علامات واضحة بيّنة له تميّزه عن غيره من أقسام الكلم، فالواضح أنّ الفعل قد شغل حيزا كبيرا في تفكير النحاة، هذا ما دعاهم إلى بيان علاماته وتحديد مفهومه.

إنّ الفعل عند سيبويه ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء، وقسّمه إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر، فقال: « وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فذهب

(1) فاضل مصطفى الساقي، المرجع السابق، ص 34.

(2) خليل ياسين، نظرية أرسطو المنطقيّة، دراسة تحليلية لنظرية أرسطو في اللغة، ص 38. (نقلا عن: أرسطو، العبارة، ص 61).

وسمع ومكث وحمد. أمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبرا: يقبل، ويذهب، ويضرب، ويقتل، ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن ».[1]

ونجد من النحاة كذلك من عقد مقارنة بين الفعل والاسم بحيث « ذكر ابن السرّاج أنّ الفعل ما دلّ على معنى وزمان مستندا إلى وظيفتيه الصرفيتين الحدث والزمن، وقارن بينه وبين الاسم ما يدل على معنى فقط وهو دلالته على المسمى دون أن يدل على الزمن، وأوضح أنّ الزمن الذي يدل عليه الفعل إمّا أن يكون ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا، وأنّ الاسم وضع لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو وضع لوقت مجرد من الأحداث والأفعال.»[2] ويقصد بالعبارة الأخيرة؛ الأسماء التي تدل على الزمان دلالة معجمية، كاليوم، والساعة، والليلة، وغيرها.

وذكر (الزجاجي) تعريف الفعل بقوله: « والفعل ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل، نحو: (قام يقوم، قعد يقعد)، وما أشبه ذلك. والحدث: المصدر، وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه، نحو: (قام قياما، وقعد قعودا)، فالقيام والقعود وما أشبههما مصادر.»[3]

ويذكرُ (الزجاجي) في مجال آخر أنّ « الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم. فالماضي: ما حسن فيه (أمس) وهو مبني على الفتح أبدا، نحو (قامَ، وقعدَ، وانطلقَ)، وما أشبه ذلك. والمستقبلُ: ما حسُن فيه (غدٌ)، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي: تاءٌ، أو ياءٌ، أو نونٌ، أو ألفٌ، نحو قولك: (أقومُ،

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

(2) فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص52. نقلا عن ابن السراج، الأصول، ج1، ص 3، 4.

(3) الزجاجي، الجمل في النحو، ص 18.

ويقومُ، وتقوم، ونقوم)، وما أشبه ذلك. وهو مرفوع أبدًا [لمضارعته لاسم الفاعل، ووقوعه موقعه سواء] حتى يدخل عليه ناصب أو جازم...».[1]

إلاّ أنّنا نجد من النحاة بين مؤيدٍ ومعترضٍ عن تعريف النحاة للفعل؛ فهاهو ابن فارس يعترض عن قول سيبويه عن الفعل فيقول: « وقال سيبويه: " أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" فيُقال لسيبويه: ذَكَرْتَ هذا في أول كتابك وزعمت بعدُ أنّ " ليس" و"عسى" و"نعم" و"بئس" أفعال، ومعلوم أنّها لم تؤخذ من مصادر».[2]

ونجده في موضع آخر يرتضي ويؤيد ما ذهب إليه (الكسائي) من أنّ الفعل ما دلّ على زمان،[3] إذ نلاحظ أنهما أغفلا دلالة الفعل على الحدث، حيث إن دلالة الكلمة على الزمن فقط، لا تُدخلها في حيز الأفعال.

3-الحرف:

لم يختلف النحاة القدامى في حد الاسم والفعل فقط، بل تعدّى الأمر أيضا إلى الحرف فاختلفوا في حدّه، وعلاماته، فسيبويه يذكر أنّ الحرف « ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها.»[4]

وذكر (الزجاجي) أن « الحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو: من، وإلى، وثمّ، وما أشبه ذلك. »[5]، إضافة إلى ذلك، فإنّنا نجد (ابن فارس) يؤيد ما قاله سيبويه

(1) الزجاجي، المصدر السابق، ص 22.
(2) أحمد بن فارس، الصاحبي ، ص 52.
(3) ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.
(5) الزجاجي، الجمل في النحو، ص 18.

والأخفش في حدّ الحرف، في حين قوله: « وقد أكثر أهلُ العربية في هذا، وأقرب ما فيه قول سيبويه، إنّه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل. نحو قولنا: " زيدٌ منطلقٌ " ثم نقول: " هل زيدٌ منطلق " فأفدنا بـ"هل" ما لم يكن في " زيد " ولا " منطلق".»[1]

في حين؛ ذهب السيوطي إلى تبيان علامة الحروف بقوله: « والحرف لا علامة له، فإن اختصّ باسم أو فعل عمل، وإلاّ فلا. ويستثنى من الأول (هل) التي في حيزها فعل. ومن الثاني (ما) و(لا) و(إن) النافيات. »[2]؛ وهو يقصد هنا أنّ عدم وجود العلامة، أو العلامة العدميّة يمكن أن تدّل على حرفيّة الكلمة.

(1) أحمد بن فارس، الصاحبي، ص 50.

(2) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص 39.

ثانيا: أقسام الكلم العربي عند الدارسين المحدثين:

بعد ما ذكرنا ما قام به النحاة القدامى فيما يخص تقسيم الكلم العربي؛ وأهم أقوالهم وآرائهم، مع بيان علامات كل قسم، يبدو أن موقف الباحثين العرب المحدثين من تقسيم الكلم كان مغايرًا لما قدمّه القدماء، بمن في ذلك إبراهيم أنيس وتمام حسّان اللذان سنعرض لموقفهما كالآتي:

أ/ عند إبراهيم أنيس:

يعتبر (إبراهيم أنيس) أول لغوي من العرب المحدثين، الذين أشاروا بصفة واضحة لأقسام الكلم، وطعن في مطابقته لمعطيات العربية بسبب تأثره بمنطق أرسطو؛ فنجده يقول: « قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموّها الاسم، والكلمة، والأداة. ولمّا حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم، ووجدوا تعريف الاسم لا يكاد ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أنّ من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال.»[1]

فقد أوضح (إبراهيم أنيس) في قوله هذا أنّ النحاة العرب اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطقة من جعل أجزاء الكلام ثلاثة، كما بين أن اللغويين العرب حين حاولوا تحديد المقصود شق عليهم الأمر؛ هذا لأنّهم أخضعوا اللغة لأحكام الفلسفة ولمنطق غير منطقها وقوانينها.

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1966، ص 263.

والجدير بالذكر؛ أنّ (إبراهيم أنيس) قدّم نقدًا للنحاة العرب؛ كيف أنّهم اضطربوا في تقسيم الكلام وفي وضع مفهوم محدد للاسم، والفعل، والحرف، غير أنّهم قد اختلفوا في تعريفها وفي بيان علاماتها؛ يقول: « يتضح من هذه الإشارات السريعة أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة، ولأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة. ولعلّهم أحسوا بشيء من هذا حين لجأوا إلى ما سمّوه علامات الأسماء، وقبّلوها التنوين والألف واللام، وغير ذلك مما هو معروف مألوف في كتبهم؛ وعلامات الأفعال وإمكان اتصال بعضها بضمير الرفع المتصل وسبق بعضها بقد والسين وسوف...إلخ».[1]

وفي هذا الصدد؛ عرض إبراهيم أنيس للأسس التي رآها صالحة يمكن الاعتماد عليها للتفريق بين أقسام الكلم؛ قائلا: « رأينا أنّه يجب أن نتخذ في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسسا ثلاثة: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام».[2]

وعليه؛ فهو يدعو إلى الاعتماد على هذه الأسس الثلاثة مجتمعةً، غير متفرقة، حيث قال: « ولا يصحّ الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأنّ مراعاة المعنى وحده قدّ تجعلنا نعدُّ بعض الأوصاف مثل: (قائل، وسامع، ومذيع)، أسماءً وأفعالاً في وقت واحد، كذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما وفعلا في وقت واحد. انظر مثلاً إلى قوله تعالى: ﴿ **لاَ هنَّ حِلٌّ وَلاَ يَحِلُّون لَهُنَّ** ﴾ تجدّ أن من الآية الكريمة وصفا وفعلا ومعناهما واحد، بل ووظيفتهما في الكلام متّحدّة، إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما، ولذا نفرق بين الكلمتين: جاعلين إحداهما تنتسب إلى نوع معيّن من أجزاء الكلام، والأخرى تنتسب إلى نوع آخر. ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال، وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت في

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 264.

(2) المرجع نفسه، ص 265.

اللغة على وزن الفعل مثل: أحمد، ويثرب، ويزيد، وأخضر...الخ، بل وحتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي للتفرقة بين الاسم والفعل: فقد نجد اسما مستعملا في كلام ما استعمال المسند مثل: (النخيل، نبات)، ففي هذه الجملة استعملت كلمة (نبات) مسندا، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف. فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معًا، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام.»[1]

ومن بعد إيراده الأسس للتفريق بين أقسام الكلم؛ ذكر أنّ المحدثين خلصوا إلى تقسيم رباعي بنوه على تلك الأسس الثلاثة، وهذا التقسيم يشتمل على ما يأتي:

1/ الاسم:

ويقسّمه إبراهيم أنيس إلى ثلاثة أقسام؛ تشترك فيما بينها إلى حد كبير في الأسس الثلاثة: المعنى، والصيغة والوظيفة وهي[2]:

أ/ الاسم العام:

وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي، الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد، مثل: شجرة، كتاب، إنسان، مدينة،...إلخ. وقد أوضح إبراهيم أنيس أنّ الاستعمال اللغوي قد يخصص مثل هذه الأسماء، ويعينها في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها، ولكن لا يكاد يتغير معناها أو وظيفتها أو صيغتها، بمثل هذه الأداة، على أنّ (الـ) المعرفة قد تدخل على هذه الأسماء ومع هذا

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 265، 266.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 266.

تبقى على شيوعها في اللغة العربية، كأن تقول: (الرجل خير من المرأة) ولا تريد رجلا معينا.[1]

ب/ العلم:

ذكر إبراهيم أنيس أن العلم هو النوع الثاني من أنواع الأسماء، ويحلو للمناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنّه اسم جزئي يدلّ على ذات مشخَّصة لا يشترك معها غيرها، وإنما إطلاقه على عدد من الناس من قبيل المصادفة البحتة، ولذا وصف (ستيورت ميل) العلم بأنّه لا مفهوم له، ويظهر أن المناطقة في علاجهم للعلم كما يرى إبراهيم أنيس يقنعون من اللغة بما يرد في معاجمها من ألفاظ، غير مدركين أنّ ألفاظ المعاجم ليست إلاّ جثثا هامدة لا حياة فيها، ولا تكتسب الحياة إلاّ من أفواه الناس، فالمتكلم حين ينطق (بعلم) من الأعلام يربط بينه وبين مجموعة من الصفات تكوّنت في ذهنه من تجاربه السابقة، وليس استعماله لمثل هذا (العلم) كاستعماله الرموز الرياضية أو العلامات.

وما دام العلم كذلك على أنّه ذو مفهوم يرتبط بمجموعة من الصفات، يرى إبراهيم أنيس أنّه من هذه الناحية يشارك الأسماء العامة إلى حد كبير، فاعتبره نوعا من أنواع الأسماء شاركها في المعنى والصيغة والوظيفة، وإنّ الفرق بينه وبين الأسماء العامة لا يعدو أن يكون فرقا في درجة المفهوم ونسبة الشيوع.[2]

ج/ الصفة:

وقد اعتبرها إبراهيم أنيس النوع الثالث من أنواع الأسماء، وضرب لها أمثلة (كبير، وأحمر) ونحو ذلك، وقد تصور الارتباط بين الأسماء التي تسمى عند المناطقة باسم

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 266.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 267.

الذات، مثل: إنسان وحيوان، وبين ما يسميه النحاة بالصفات والنعوت، (ككبير، وأحمر) حين ذكر أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما ينطبق عليه اسم الذات، فالكبير قد يكون إنسانا وقد يكون حيوانا، وقد يكون شيئا من الأشياء، أي أن ما يسميه المناطقة بالماصدق أكثر عددا في الصفات منه في أسماء الذات، غير أن مفهوم اسم الذات هو تلك السمات الخاصة التي ترتبط به في أذهاننا أكثر تعقيدا من مفهوم النعوت والأوصاف فالإنسان لا يسمى إنسانا إلاّ بعد تحقق مجموعة من السمات مثل أن يتكون من لحم ودم، وأن نلحظ فيه الحياة، وأن يمشي على رجلين، وأن ينطق وأن يفكر وأن وأن...إلخ.[1]

وقد أوضح وبيّن أن الصفة ترتبط ارتباطا وثيقا باسم الذات من ناحية المعنى والصِّيغة، فلا يكاد يتميز أو يختلف أحدهما عن الآخر إلا بالاستعمال اللغوي؛ فالكلمة الواحدة قد تكون اسما أو صفة، ولا يوضح المراد منها إلاّ الاستعمال اللغوي. ثم ذكر أن من الاستعمالات اللغوية التي تيسر وتسهّل التمييز بين الاسم والصفة في اللغة العربية ما نعرفه من وضع الصفة بالنسبة للموصوف؛ فالصفة لا تتقدّم على موصوفها.[2] ومهما يكن؛ فإن الصفة لا تمثِّل سوى الاسم الذي يندرج ضمن فئة الأسماء المخصوصة لأداء المراد سواءٌ أكان ذلك بالمعنى أو بالصِّيغة.

2/ الضمير:

ذكر إبراهيم أنيس أنّه القسم الثاني من أقسام الكلم؛ بحيث يتضمن ألفاظا معينة في كل لغة، منها ما تركب من مقطع واحد، ومنها ما تركب من أكثر من هذا، ولكنّها

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 272، 273.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 273، 274.

على العموم ألفاظ صغيرة البنية تستعملها اللغات لتفادي تكرار الأسماء الظاهرة. وعلى هذا الأساس فهو يرى أنّه يمكن أن يندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية:[1]

أ/ الضمائر:

ويعرّفها على أنّها « تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم مثل: أنا، أنت، هو...إلخ؛ وشرط استعمال الضمير ووضوحه في ذهن السامع أن يسبق باسم ظاهر معروف مألوف لدى كل من المتكلم والسامع »[2] كما أوضح أنه ليس هناك حديث ولا تعقيب عن هذه الضمائر؛ إلاّ حين يعدّونها أعرف المعارف، فضمائر الغيبة هي ألفاظ مبهمة توقع في اللبس؛ وتحتاج إلى بيان وتوضيح، ولا يمكن استعمالها بغير ما تشير إليه من أسماء ظاهرة.[3] وَيُكنَّى بها عن الأسماء؛ فهي كنايات في حقيقتها من الوجهة الاسمية.

كما يقدّم إبراهيم أنيس نقدا حادا للنحاة حين اعتقدوا أنّ ضمائر المتكلم واضحة جليّة ولا تحتاج إلى بيان أو تعريف بقوله: « بل حتى ضمائر التكلم التي ظنوا أنها من الوضوح والجلاء بحيث لا تحتاج إلى بيان أو تعريف، تبرهن استعمالات اللغة على أنّها لا تكاد تزيد وضوحا عن غيرها من الأسماء الأخرى. وليس ما يسميه النحاة بالتخصيص في العبارات: (نحن المصريين، نحن العرب، نحن الفرس) إلاّ بيانا للضمير وتوضيحا له عن طريق اسم ظاهر، وليس استعمال المحامين لمثل العبارة (أنا الموقع أدناه فلان

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 274.

(2) المرجع نفسه، ص 275.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بن فلان...إلخ) إلاّ دليلا على شعورهم بحاجة الضمير (أنا) إلى توضيح وبيان».[1]

ب/ ألفاظ الإشارة:

ويضرب أمثلة لها (هذا، تلك، هؤلاء...إلخ)، بحيث يرى بأنّها من أنواع الضمير وتندرج ضمنه؛ كما ذكر أنّها تستعمل لتفادي تكرار أسماء ظاهرة في كثير من الأحيان، وقد بدا له أنّ النحاة حينما ربطوا هذه الألفاظ بالإشارة، ليس في حقيقته إلاّ ربطا ظاهريا تبرره حركات الناس في أثناء الكلام. وقد صرّح بأنّ الغرض الحقيقي من استعمال ألفاظ الإشارة هو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما في الضمائر تماما. ففي قولنا (هذا الكتاب) إنّما نبغي تعيين كتاب خاص، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظا آخر يفيده أيضا، ويقوم مقامه وهو ما يسمى باسم الإشارة، فكأننا قد قلنا (الكتاب الكتاب).[2]

ثم عقّب إبراهيم أنيس في الأخير عن ما تقدّم بقوله: « ومع هذا نرى أنّ اللغة قد اختصت ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر، مما يبرّر جعل كل منها مستقلا عن الآخر في ناحية من النواحي».[3]

ج/ الموصولات:

ويقصد بها الألفاظ التي تربط بين الجمل مثل الذي، والتي، واللذين...إلخ، ويستعاض بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة، إلاّ ان الاسماء الموصولة استقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي.[4]

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 275.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 275، 276.

(3) المرجع نفسه، ص 276.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

د/ العدد:

ويضرب إبراهيم أنيس أمثلة كثيرةً عن ألفاظ العدد (ثلاثة، أربعة...الخ)، وهي النوع الرابع من قسم الضمائر، على اعتبار أنها أيضا ألفاظ يُستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة؛ وإن كان لها استقلالها في الاستعمال اللغوي. فقولنا: (ثلاثة رجال) يغنى عن قولنا: (رجل ورجل ورجل)[1]. ثمّ ختم كلامه عن أنواع الضمير بقوله: « فما يسمى بالضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات، والأعداد، ليست في الحقيقة إلاّ رموزا لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإن كان لكل منها استعماله الخاص، وهي من العناصر اللغوية القديمة، التي يستعين بها اللغوي في مقارناته ويستدلّ بها عادة على ما تنتمي إليه اللغة من فصيلة لأنّها في غالب الأحيان عصية على التطور والتغير»[2] ، وتجنح العربية نحو الاختصار باستعمال تلك الرموز اللغوية.

3/ الفعل:

عدّه إبراهيم أنيس القسم الثالث من أقسام الكلام، بعد أن ذكر الاسم، والضمير، وقال عنه أنّه ركن أساسي في معظم لغات البشر، أمّا عن وظيفته في الجملة فقد اعتبرها إفادة الإسناد، أمّا معناه فكما يقال عادة: هو إفادة الحدث في زمن معين، وقد رأى أن ربط الزمن بالفعل لا يكاد يبرره الاستعمال اللغوي، وكذلك رأى النحاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن، وإن حاولوا تأويل هذا وتخريجه في جدل عقيم لا طائل تحته.[3]

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 277.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4/ الأداة:

اعتبرها القسم الرابع والأخير لأجزاء الكلام، وقد تضمن هذا القسم كل ما تبقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف، سواء كانت للجر، أو للنفي، أو للاستفهام، أو التعجب، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية، مثل: فوق، وتحت، وقبل، وبعد، وغير ذلك.[1]

ب/ عند تمام حسّان:

لقد انفرد تمام حسّان بتقسيم الكلم عمّن سبقه من المحدثين ممن تعرضوا لنفس الموضوع، فقد وجه انتقادات للنحاة حول آرائهم في تقسيم الكلم، ولم يكتف بهذا فقط وإنّما تجاوزها بوضع بديل أو تقسيم جديد، حيث يقول: « ولقد قسّم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف، ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

1-إن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.

2-إنّ هذا النقد يبنى على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا، ونحن مطالبون بأن نأتي بهذه الأسس التي يُنبنى عليها تقسيم الكلمات ».[2]

وعليه؛ فقد أورد تمام حسّان أسسا استند عليها في عملية التقسيم الخاص به؛ منطلقا في ذلك مما جاء به النحاة، فقال: « ولقد قسّم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام، يقول ابن مالك: واسم وفعل ثم حرف الكلم. ثم حاولوا راشدين إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى: المبنى والمعنى، إذ

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 278.

(2) تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1955، ص 196.

ينشئون على هذين الأساسين قيما أخلاقية، يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم، كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما.»[1]

حيث صرّح تمام حسّان أنّ الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين المبنى والمعنى جنبا إلى جنب، أمّا المباني فقد تشتمل على الأسس الآتية:

1- الصورة الإعرابية. 2- الرتبة.

3- الصيغة. 4- الجدول.

5- الإلصاق. 6- التضام.

7- الرسم الإملائي.

أمّا المعاني فقد رأى أنّها تشتمل على الأسس الآتية:

1- التسمية. 2- الحدث.

3-الزمن. 4- التعليق.

5-المعنى الجملي.[2]

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص 87.

(2) ينظر :المرجع نفسه، ص 87، 88.

وعلى هذا؛ فإن أقسام الكلم التي ارتضاها سبعة هي: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، ومن ثمّ فرق بين كل وآخر على أساس من اعتباري المبنى والمعنى.[1]

1/ الاسم:

ويضم خمسة أقسام:[2]

أ/ الاسم المعين:

قال عنه هو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة، كالأعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة، وقد أطلق عليه النحاة اسم الجثة.

ب/ اسم الحدث:

ذكر أنّه يصدق المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، وذكر أنّها جميعا طابع واحد في دلالتها إمّا على الحث، أو عدده، أو نوعه، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية، وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

ج/ اسم الجنس:

ويضم أيضا اسم الجنس الجمعي كعرب، وترك، وبجع، واسم الجمع كإبل، ونساء.

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 90 – 92.

د/ الميميات:

وهي مجموعة من الأسماء ذات صيغ مشتقة مبدوءة بالميم الزائدة؛ وهي اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، ولم يعتبر المصدر الميمي من هذه المجموعة، على الرغم من ابتدائه بالميم الزائدة، وبرر ذلك بأن هذا المصدر، وإن اقترب من اسم الزمان، أو اسم المكان، أو اسم الآلة، من حيث الصيغة، فإنّه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدلّ عليه المصدر، فإذا نُظر غليه في ظل تعدد أبنية المصادر فسوف لا يكون هناك صعوبة تحول دون عدّه واحدا من هذه الأبنية، لا واحدا من الميميات.

هـ/ الاسم المبهم:

وقد قصد به تمام حسان طائفة من الأسماء التي تدّل على معين، إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد، ونحوها. كما تحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز، أو غير ذلك من طرق التضام، على أساس أن معنى هذه الأسماء معجمي لا وظيفي، لكن مسماها غير معين، ثم ضرب لذلك أمثلة: فوق، وتحت، وقبل، وبعد، وحين، ووراء، ...الخ.

تخطيط تقسيم الاسم عند تمام حسان:[1]

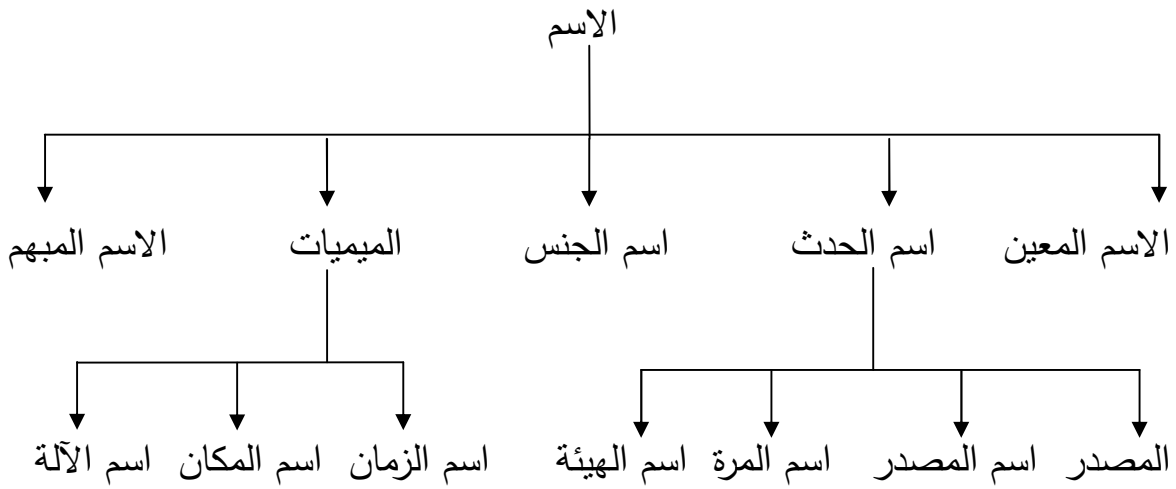

هذه هي الأنواع والأقسام الداخلة تحت مفهوم الاسم، وطوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم ونوع كما يراها تمام حسان.

ومن سمات الاسم التي تميزه عن سائر الأقسام ،بحسب تصور تمام حسّان من حيث المبنى :نجده يقبل الجر لفظا، وفي هذه السمة لا يشاركه فيها إلا الصفات[2].

كما أنه يقبل الدخول في جدول الإلصاق فقط، إلا اسم الحدث والميميات فهي تدخل في جدول التصريف .أما رسمه الإملائي فهو يتميز بقبوله التنوين إملائيا، ولا يشاركه في ذلك إلا الصفات، وبخصوص اتصاله باللواصق فهو يقبل أنواعا خاصة من اللواصق كأداة التعريف، وضمائر الجر المتصلة، وتاء التأنيث والجمع، وعلامتي التثنية والجمع.[3]

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 91.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 92.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 92، 93.

أما سماته من حيث المعنى؛ فنجد أن الاسم يدل على مسمى، وهو بذلك يخالف كل الأقسام الأخرى، من الأسماء ما يدل على الحدث، أما سمة التعليق فنجد أن الاسم يقع مسندا إليه، أما من جهة التخصيص فإن الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة أما من حيث النسبية ،فإن الأسماء تجر على هذا المعنى ،إما باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة.[1]

وبذلك أخرج تمام حسّان من الأسماء :الصفات والضمائر، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، والإشارات، والموصولات، والظروف.

2/ الصفة:

اعتبرها تمام حسان القسم الثاني من أقسام الكلم، وأدرج تحتها ما يعرف عند النحاة باسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، حيث برر سبب إعطائها قسم خاص من أقسام الكلم بأن مفهومها يختلف عن مفهوم الاسم الذي ارتضاه النحاة، ذلك أن النحاة حين عرّفوا اسم الفاعل قالوا: إنّه الصفة الدالة على فاعل الحدث، وأن اسم المفعول هو ما دل على الحدث ومفعوله، وإن صيغ المبالغة هي الدالة على فاعل الحدث على سبيل الدوام والثبوت، وإن اسم التفضيل ما دل على موصوف بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الحدث. ولقد أقرّ تمام حسان بأنّه أفرد الصفات بقسم خاص من أقسام الكلم؛ وذلك لما تتميز به في مجموعها عن بقية الأقسام من سمات يتصل بعضها بالمبنى وبعضها الآخر بالمعنى.[2]

ومن مميزات الصفة التي حددها تمام حسّان من حيث المبنى نجد أنها تقبل الجر لفظا، وأن لها صيغا خاصة بها مشتقة من أصولها، وإذا حدث أن اتفقت صيغة الصفة

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 95، 96.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 99، 100.

وصيغة الاسم ، فنعتمد في هذا على الجدول التصريفي الذي سيحدد إن كانت صفة أو اسما، وذلك أن الاسم لا يدخل في جدول تصريفي في حين الصفة تدخل فيه، فنجد للصفة مادة اشتقاقية مثلا: "سَهْلٌ" مادتها الاشتقاقية تمتد على صيغ فعلية ووصفية أخرى، مثل: سَهُلَ، أَسهَل في حين في الاسم لا نجد كأداة اشتقاقية تحته، مثلا كلمة فَلسٌ لا نجد تحتها فعلا ثلاثيا ماضيا ولا مضارعا ولا أمرا ولا صفة،[1] أي إن إدخال الكلمة التي لها الصيغة المشتركة بين الاسم والصفة في جدول تصريفي هو الذي سيوضح القسم الذي تنتمي إليه. وتشترك الصفات مع الأسماء في الإلصاق، إلا أن معنى الإلصاق في الاسم يختلف عن الإلصاق في الصفة؛ فمثلا التنوين في الأسماء للتمكين، أما التنوين في الصفات فهو لتفريغ الصفة لأحدى علاقتي الإسناد والتخصيص.[2]

وهي بذلك تلتقي مع الاسم في قبولها أن تكون مسندا إليه، وأن تكون مضافا أو مضافا إليه، وتلتقي مع الفعل في قبولها أن تكون مسندًا، وأن تكون متعدية أو لازمة، فتضام المفعول به مباشرة أو بالحرف، وهذا التقاطع هو الذي يمنع إدراجها ضمن الأسماء، أو ضمن الأفعال، لتكون قسما منفردًا خاصا بها.[3]

ومن حيث المعنى، نجد أن الصفة تدل على الموصوف بالحدث، فهي بذلك تختلف عن بقية أقسام الكلم، لأن المصدر يدل على الحدث، والفعل يدل على حدث مقترن بزمن، لكن وجد تمام حسّان أن الصفة تدل على زمن، لكنه يختلف عن زمن الفعل، وذلك أن الصفة زمنها نحوي، يظهر وظيفة الصفة في السياق، أما زمن الفعل فهو زمن نحوي، وزمن صرفي.[4]

---

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 100 – 102.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 102.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 103.

(4) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3/ الفعل:

وهو القسم الثالث من أقسام الكلم عند تمام حسّان، بحيث يعرّفه النحاة بأنّه ما دلّ على حدث وزمن، ودلاله على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، حيث بيّن أن مباني الفعل ثلاثة وهي: الماضي، والمضارع، والأمر، وهي الأقسام التي نصّ عليها النحاة القدامى. وللفعل سمات خاصة تميّزه عن غيره في رأي تمام حسان؛ فمن حيث المبنى نجده يقبل الجزم، كما له صيغ محفوظة قياسية للثلاثي، وغير الثلاثي، وصيغ لما بُني للمعلوم، وصيغ أخرى لما بني للمجهول، ومن السمات كذلك قبوله للدخول في جميع أنواع الجداول، وينفرد الفعل بقبول التضام مع قد، وسوف، ولم، ولن، ولا الناهية، ويختص بقبول إلصاق ضمائر الرفع المتصلة به.[1]

أمّا من حيث المعنى فإن الأفعال الثلاثة تختلف في دلالتها بصيغها على الزمن؛ فصيغة فَعَلَ ونحوها مقصورة على الزمن الماضي، فلا يتحدد لأي منهما أحد المعنيين إلاّ بقرينة السياق، لأن السياق يحمل من القرائن اللفظية والمعنوية، والحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد المجال الصرفي المحدود. كما أكدّ أن الفعل دائما يبدو في صورة مسند، ولا يكون مسندا إليه أبدا.[2]

4/ الضمير:

وهو القسم الرابع من أقسام الكلم، حيث يقول:« لا يدل الضمير على مسمى كالاسم ولا موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل، لأنّ دلالة الضمير

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 104.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 105 – 107.

تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي أطلقنا عليها معاني التصريف؛ والتي قلنا أنما يعبر عنها باللواصق والزوائد ونحوها.»[1]

ولقد أدرج تمام حسان ضمن هذا القسم ثلاثة أقسام فرعية، وهي:

1-ضمائر الشخص.

2-ضمائر الإشارة.

3-ضمائر الموصول.[2]

والضمائر من حيث المبنى؛ ليست ذات أصول اشتقاقية، ثمّ أن كلها من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب ولا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين، ثم إنّها جميعا تفتقر غلى القرائن باعتبارها شرطا أساسيا لدلالتها على معين، كالافتقار إلى قرينة الحضور بالنسبة للمتكلم والمخاطب والإشارة، والافتقار إلى المرجع بالنسبة إلى ضمير الغائب، والافتقار إلى الصلة التي توضح المقصود من ضمير الموصول فترتبط به بضمير فيها يعود عليه. فافتقار الضمائر إلى مثل القرائن التي ذكرت يعتبر من السمات الشكلية البارزة التي تبرر إفراد الضمير بقسم خاص.[3]

وقد أشار تمام حسان إلى أنّ دلالة الضمير بأقسامه الفرعية، دلالة وظيفية لا معجمية، على خلاف دلالة الأسماء التي تدلّ على مسمى، كما أشار إلى أنّ الضمائر تلعب دورا هاما في تماسك أطراف الجملة المركبة؛ من خلال فاعليتها في تفادي تكرار لفظ ما؛ أي أن الضمير يعود مثلا من جملة الخبر على المبتدأ، ومن

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 108.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 110.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 110، 111.

جملة الحال على صاحب الحال، فيجعل الجملة في كل حالة من هذه واضحة الوظيفة غير معرضة للبس والغموض.[1]

5/ الخوالف:

يقول تمام حسان: « الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية؛ أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الانجليزية Exclamation »[2] وهي عند أربعة أنواع وهي:[3]

أ-خالفة الإخالة:

وهي ما يسميه النحاة باسم الفعل، ويقسمونها اعتباطيا دون الاستناد غلى المبنى أو المعنى، إلى اسم فعل ماض كهيهات، واسم فعل مضارع كوى، واسم فعل أمر كصه.

ب-خالفة الصوت:

وهي ما عرف عند النحاة باسم الصوت، وتمام حسان لم يجد دليلا على سميتها لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى، وذلك أنها لا تقبل علامات الأسماء (إلاّ من الحكاية شانها في ذلك شأن الأفعال والجمل)، فمثلا: "هلاّ" لزجر الخيل، و"كخ" للطفل، و"بسبس" للقطة.

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 113.

(2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 113 – 116.

ج-خالفة التعجب:

ويسميها النحاة صيغة التعجب، كما ذكر أن ليس هناك دليل على فعليتها، ورأى أن هناك ما يدعوا غلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلاّ أفعل التفضيل نُسي فيه هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة. على أنّ تمام حسان يرى مع ذلك أنّ هذه الصيغة في تركيبها الجديد لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات، ولا في جدول إلصاقي كما تدخل الأفعال والصفات والأسماء

د-خالفة المدح أو الذم:

ويسميها النحاة (فعل المدح أو الذم) وقد نقل تمام حسان اختلاف النحاة في المعنى التقسيمي لهاتين الخالفتين، فذكر أن بعضهم رآها أفعالا، وبعضهم الآخر أسماءً؛ فأمّا القائلون بالفعلية فقالوا إنّها ترفع الاسم الظاهر وضميره وتقبل التاء الساكنة كالأفعال، وأمّا القائلون بالاسمية فقالوا إن حرفي الجرّ والنداء يدخلان عليها فالتضام الذي بينها وبينهما قرينة على اسميتها.

وأمّا ما يميز الخوالف عن غيرها في نظر تمام حسان؛ أنّها لا يمكن أن تكون من الأفعال؛ وذلك أن صيغتي التعجب (ما أفعله، وأفعل به) لا تقبلان علامات الإعراب، ولا ترفعان الفاعل، ولا تدلان على حدث أو على زمن، ولا توصفان بالتعدي أو اللزوم، وهما أقرب إلى صيغة التفضيل منهما إلى الفعلية، ولا هما من قبيل الصفات. وأمّا خالفتا المدح والذم؛ فهما أيضا بعيدتان عن الفعلية، لأنّهما لا تردان على صيغة الفعل ولا على

وزنه، ولا تدلان على حدث أو زمن، ولا يلحق بهما ما يلحق الأفعال من ضمائم، وأدوات، ومرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات.[1]

6/ الظرف:

وهو القسم السادس من أقسام الكلم، حيث بدأ المؤلف بإشارة إلى أن النحاة قد توسعوا في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة مبنى ومعنى، ويرى أن الظروف مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة، فتتصل بأقرب الوشائج والصلات بالضمائر والأدوات ومثل لها على النحو الآتي:

أ-**ظرف زمان:** ويشمل الكلمات: إذ، وإذا، وإذًا، ولمّا، وأيّان، ومتى، وأضيف إليها (كلما).

ب-**ظرف مكان:** ويشمل الكلمات: أينَ، وأنّى، وحيث.[2]

وتتميز الظروف كونها جميعا من المبنيات، والمعروف أن البناء مما يقرب الكلمة من الحروف؛ ومن هنا كان البعد الكبير بين طابع الظرف وطابع الاسم، كما وتكون الظروف دوما متقدمة على مدخولها،؛ سواء أكان مفردا أو جملة، وهي لا تدخل في أي جدول إلصاقي، وبذلك لا تشبه أي قسم من الأقسام، أما من حيث المعنى فهي لا تدل على مسمى، وليس معناها معجميا، وهي بذلك تختلف عن الأسماء، إذ أن معناها وظيفي قريب من معنى الأدوات، بحيث تؤدي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان. كما أن الفرق بين الذي يدل عليه ظرف الزمان والزمن الذي للفعل؛ هو أن الزمن يستفاد من من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمن، الزمن في الفعل ماضي أو حالي أو مستقبل، ولكنه في الظرف كناية عن اقتران حدثين، أمّا الأسماء فليس الزمن جزءا من دلالتها وإذا

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 117، 118.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 119.

دلّ بعضها على زمان فإنه يدل عليه عن طريق التسمية، فالزمن هو مسمى الاسم كالليل، والنهار، لتسمية الوقتين المذكورين. [1]

7/ الأداة:

وهو القسم السابع من أقسام الكلم. وعرّفه تمام أنه: « مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة »[2] أي أنّ الأداة عبارة عن معنى صرفي، وظيفتها الربط بين أجزاء الجملة.

وذكر أنّها تنقسم إلى قسمين: [3]

***الأداة الأصلية:** وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجر، والنسخ، والعطف...الخ.

***الأداة المحولة:** وقد تكون هذه:

أ/ظرفية: إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط.

ب/اسمية: كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كم، وكيف، في الاستفهام، والتكثير والشرط أيضا.

ج/فعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

د/ ضميرية: كنقل من، وما، وأي، إلى معاني الشرط والاستفهام، والمصدرية الظرفية، والتعجب...الخ.

وتشترك الأدوات جميعها في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي، والتأكيد، وهلم جرًا، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 121، 122.

(2) المرجع نفسه، ص 123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الجملة كلها، حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي لمعنى كاملا مثل الذي نراه في عبارات: متى، أين ربما، لعل، ليت...الخ فيكون المعنى الذي تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة وتحدده القرينة.[1]

وللأداة سمات خاصة بها من حيث المبنى والمعنى، فنجد أنها من حيث الرتبة، كل أداة تحتفظ برتبة خاصة؛ وتعتبر الرتبة هنا قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة، بحيث أن الصدارة سمة للأداة وهي التي تميزها عن الظرف؛ فمثلا قولنا: " أزورك متى أهلّ رمضان " متى هنا ظرف، أما قولنا: " متى أهلّ رمضان أزورك" فمتى هنا أداة شرط، ومن حيث الضمائم فهي لا يكتمل معناها إلا بها، فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور، ولا العطف إلا مع المعطوف.[2]

وقد تحدث تمام حسان عن النواسخ التي تدخل في هذا القسم، إذ عدّها أدوات منقولة عن الفعلية وليست منها؛ لأن بعضها لا يتميز بما يتميز به الفعل من حيث المبنى والمعنى، فللفعل من حيث المبنى صيغة صرفية معينة، وبعض هذه النواسخ لا تتحقق له هذه الصيغة.[3]

ومن حيث المعنى؛ فإن هذه الأدوات المحولة عن الفعلية ينعدم فيها معنى الإسناد، وهي لا توصف بتعد أو لزوم، وبعضها مثل (عسى، ليس، اخلولق...) ، وصيغ الشروع غير متصرفة تماما أو ناقصة التصرف، يختص بعضها بالدخول على الأفعال فنقول :كاد يفعل، وأمسى يفعل، وليس يفعل، وما فتئ يفعل، وكاد يفعل، ... الخ، وهذا شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال؛ نحو سوف يفعل.[4]

---

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 125، 126.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 126.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 130.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 130، 131.

هذه هي أقسام الكلم السباعية عند تمام حسان، التي في رأيه تتجاوز مواطن الضعف في القسمة الثلاثية عند النحاة.

الفصل الثاني:

العلامات النحوية في أقسام الكلم من خلال كتاب أسرار العربية للأنباري.

أولا: علامات الأسماء.

ثانيا: علامات الأفعال.

ثالثا: علامات الحروف.

أولا: علامات الأسماء:

1/ الإخبار والإسناد:

من علامات الأسماء التي تفرّقها عن الأفعال والحروف؛ هي الإخبار التي تعتبر من المميزات التي تخص الأسماء، ويعنى بها في عُرف النحويين« أن الاسم يخبر عن مسماه معبّرا عنه بلفظه، بخلاف الفعل والحرف»[1]، غير أن ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية يحدد سبب تسمية الاسم كذلك، فيعطي براهين وحجج لتثبيت صحة رأيه فيقول: «فإن قيل لما سُمي الاسم اسما؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أنّه سمي اسما لوجهين: أحدهما: أنّه سما على مسماه، وعلا على ما تحته من معناه فسمي اسما لذلك. والوجه الثاني: أنّ هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه، وهو الاسم، نحو: زيد قائمٌ. ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل، نحو: قام زيد. ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو: هل، وبل، وما أشبه ذلك. فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما الاسم على الفعل والحرف، أي: ارتفع. والأصل فيه: سِمُوٌ، إلا أنّهم حذفوا الواو من آخره، وعوّضوا الهمزة في أوله، فصار اسما، ووزنه: إفْعٌ؛ لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سِمو».[2]

إذ يريد (ابن الأنباري) في هذا المقام أن يوضح أنّ دلالة الاسم على المسمى، والإخبار عنه وبه هي من العلامات الجوهرية للأسماء التي تميزها عن غيرها.

---

(1) شهاب الدين القرافي المالكي، كتاب الخصائص، تحقيق: طه محسن عبد الرحمن وكيان أحمد حازم يحي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص107.

(2) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، ص 29.

ومما يؤكد اعتبار الإخبار علامة أساسية وجوهرية في الأسماء ما ورد في قول ابن الأنباري: « فإن قيل ما حدّ الاسم؟ قيل: كل لفظة دلّت على معنى تحتها، غير مقترن بزمان محصّل. وقيل: ما دلّ على معنى، وكان ذلك المعنى شخصًا أو غير شخص، وقيل: ما استحق الإعراب في أول وضعه، وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدًا.. وأحصرها أن نقول: كل لفظ دلّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى. فهذا الحدّ أحصر، وغيره أخصر، ومنهم من قال لا حد له، ولهذا لم يحدّه سيبويه، وإنّما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم رجل وفرس».[1]

ويقصد هنا أنّ للأسماء دلالة على مسمياتها، و هي خاضعة في أحيان كثيرة لحكم اللغة والروابط الاجتماعية، كما يقصي عامل الزمن فيه، ويبقى حد الاسم عند النحاة القدامى متذبذباً فمنهم من يعرفه ومنهم من يكتفي بالتمثيل له كسيبويه، فهو في تقديمه حدّ الاسم يبيّن أنّه اللفظ الدال على معنى على أن يكون هذا المعنى في حد ذاته لا في غيره، وعلى أن لا يقترن بزمان.

ويبدو من خلال ذلك؛ أن الاسم ما أخبر عنه أو أخبر به، لكن إذا اعتبرنا هذا المعيار فإن كثيرا من الأسماء لا يجوز الإخبار عنها وذلك نحو: كيف، ومتى، وأين وغيرها، وهذه بحسب تقسيم الكلم عندهم أسماء.

وفي كلام البصريين ما يوحي إلى دقة النظر في اختصاص الاسم بخاصية الإخبار حينما دعموا رأيهم بحجج وبراهين تثبت صحة ذلك؛ فقالوا: « إنما قلنا إنّه مشتق من السموّ، وذلك لان هذه الثلاثة الأقسام التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاث

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 33، 34.

مراتب، منها ما يخبر به، ويخبر عنه هو الاسم...، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل...، ومنها ما لا يخبر عنه وهو الحرف»[1]

وفي هذا القول ما يثبت للاسم خاصية الإخبار كعلامة جوهرية، إذ كان يخبر عنه وبه « لأن الاسم سواء أكان اسم ذات أم اسم معنى، فهو يشير إلى معنى مرتبط بفكرة "ما" تنتقل بواسطة الاسم من كمون جامد إلى حركية المعنى والدلالة، فالعلاقة بين الاسم والفكر علاقة متبادلة ومتناظرة، ينتج منها عدد لا متناه من الأسماء التي يطلقها الفكر على مسميات كلية مشتركة في واقع فعلي، أو في جواز عقلي، أو تدل على مسمى جزئي»[2] مما يدل على أن اللغة مرتبطة بالفكر، والواقع الاجتماعي.

والعلامة الجوهرية الرابطة بين الأسماء ومسمياتها هي الإسناد؛ التي لا تتأتى إلا من خلال الإخبار أي « بالإسناد إلى مدلولاتها إسنادا تاما دالا على الثبوت والدوام، كالجملة الاسمية، أو دالا على الموصوف كالجملة الوصفية.»[3]

ومعنى ذلك؛ أن الإسناد من هذا المنظور علامة جوهرية تربط بين اسمين، أو بين اسم وفعل، فيكون الاسم ما جاز أن يسند إليه، أو « ما جاز أن يحدّث عنه، كزيد، والعلم والجهل في قولك: خرج زيد، والعلم حسن، والجهل قبيح».[4]

ومما يؤكدّ اعتبار خاصية الإسناد علامة جوهرية؛ تميُّز الأسماء فيما ورد في أقوال بعض النحويين، وبعض شرّاح المؤلفات التراثية وقد رجَّحوا بأن هذا الرأي لعبد

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 7.

(2) مها خير بك ناصر، النحو العربي والمنطق الرياضي التأسيس والتأصيل، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ط2، 2014، ص 150.

(3) عبد الوهاب حسن حمد، النظام النحوي في القرآن الكريم دلائل الكلم، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 37، 38.

(4) ناصر بن أبي المكارم المطرزي، المصباح في علم النحو، تحقيق: ياسين محمود الخطيب ومازن مبارك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1997، ص 41.

القاهر الجرجاني في قوله: « الاسم ما جاز الإخبار عنه.»[1]؛ وذلك بتوافر خصيصة الإخبار عن الاسم وبه عن طريق الإسناد يتحقق معنى الاسمية.

2/ التصغير:

لقدّ حدّ النحويون التصغير حدودا كثيرة، كانت في أغلبها منعكسة من واقع الاستعمال اللغوي، ولما استقرؤوا كلام العرب شعره ونثره، استنبطوا قواعده ومفهومه، واعتمدوا في ذلك على الاستشهاد بالحجج والبراهين لضبط تلك القواعد وتأصيلها.

وبالتأمل في كتاب أسرار العربية للأنباري، فإننا نجده يقرّ بأن التصغير علامة من علامات الأسماء فيقول: « فإن قيل: ما علامات الأسماء؟ قيل: علامات الاسم كثيرة؛ ... ومنها التصغير، نحو: زُييد، عُمير، في تصغير زيد وعمرو.»[2] مما يجعل التصغير خاصة من خواص الأسماء، فالتصغير في نظر ابن الأنباري هو زيادة في بنية الكلمة وتغيير في حركاتها، للدلالة على التقليل في المعنى، يقول في هذا الشأن: « فإن قيل فلم كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف؟ قيل: لأن التصغير قام مقام الصفة. ألا ترى أنّك إذا قلت في (رجل): رُجيل، وفي (درهم): دُريهم، وفي (دينار): دُنينير، قام (رُجيل) مقام رجل صغير، وقام (دُريهم) مقام درهم صغير، وقام (دُنينير) مقام دينار صغير، فلما قام التصغير مقام الصفة، وهي لفظ زائد، جُعل بزيادة حرف، وجعل ذلك الحرف دليلا على التصغير لأنه قام مقام ما يوجب التصغير.»[3].

(1) عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النحو، تحقيق: خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية ودار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 10، 2011، ص 127.

(2) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 34.

(3) المصدر نفسه، ص 313، 314.

إلاّ أنه في موضع آخر يذهب إلى قوله: « فإن قيل: فلم إذا كان الاسم خماسيا يحذف آخر حروفه في التصغير نحو: سفرجل، وسفيرج؟ قيل: إنّما وجب حذف آخر حروفه في التصغير لطوله على ما بيّنا في جمع التكسير، لأن التصغير يجري مجرى التكسير، ولهذا يجوز فيه التعويض، فيقال فيه: سفيريج، كما قالوا في التكسير: سفاريج، ولهذا أيضا ولهذا إذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت، وإذا كانت رابعة لم تحذف، حملا للتصغير على التكسير، لأن التصغير والتكسير في واد واحد.»[1]

ويفرق الأنباري بين التصغير والتكسير، بحيث تختلف أبنية التكسير في حين تبقى أبنية التصغير ثابتة وتلزم حالة واحدة بقوله: « فإن قيل: فلم ألزموا التصغير طريقة واحدة، ولم تختلف أبنيته كاختلاف أبنية التكسير؟ قيل: لأن التصغير أضعف من التكسير؛ ألا ترى أنك إذا قلت: رُجيل، فقد وصفته بالصغر من غير أن تضم إليه غيره؟ وإذا قلت: رجال، فقد ضممت إليه غيره، وصيّرت الواحد جمعا، فلما كان التصغير اضعف من التكسير في التغيير، وكان المراد به معنى واحدا، أُلزم طريقة واحدة، ولما كان التكسير أقوى من التصغير في التغيير، ويكون كثيرا وليلا، وليس له نهاية ينتهي إلهيها، خُصّ بأبنية تدّل على القلّة والكثرة، فلذلك اختلفت أبنيته.»[2]

هذا ويُسْتَشَفُّ من قوله؛ أن التصغير في مرتبة واحدة مع جمع التكسير ويضارعه، إلاّ أنّه يستدرك ويصرّح بأن التصغير أضعف من التكسير، على اعتبار أن التغيير في التصغير يراد به معنى واحد، أمّا في التكسير فإن التغيير ليس له نهاية ينتهي إليها، فلذلك اختلفت أبنيته، مما يدعو إلى القول بأن التصغير زيادة ونقصان في آن واحد، وهي من العلامات اللفظية أو الشكلية التي تُعلم بها الأسماء، كما يوضح لنا أنّه يشترط فيه حضور الياء التي تتضمن الكلمة، التي تسمى ياء التصغير.

(1) ابن الأنباري، المصدر السابق، ص 315.

(2) المصدر نفسه، ص 314، 315.

وصفوة القول؛ أن التصغير يعدّ من العلامات الشكلية للأسماء، فلا يكون التصغير في الأفعال ولا في الحروف، ذلك أنه سمة خاصة بالأسماء، غير أنه يرتكز على الموازين الصرفية، ويعتمد على نظام القوالب؛ أي الصيغ ولا يراد بتصغير الاسم تصغير شيء آخر غير معناه.

3/ النداء:

لقدّ خصّ بعض النحاة الاسم بالنداء، واعتبروه علامة وسمة من سماته، تدخل عليه حروفه التي تمثل علامات شكلية، فهذا ابن الأنباري حين ساق الحديث عن علامات الأسماء قال: « ومنها النداء، نحو: يا زيد ويا عمرو.»[1] فيرى بأنّ النداء خاصية للأسماء، فيعطي أمثلة لذلك (يا زيد) فهو يريد الاسم المنادى، كما نجده يتحدّث عن أدوات النداء قائلا: « فإن قيل: فهل يجوز حذف حرف النداء؟ قيل: يجوز حذف حرف النداء إلاّ مع النكرة والمبهم، لأن الأصل فيهما النداء بـ"أي"، نحو: يا أيّها الرجل، ويا أيهذا الرجل. فلمّا اطرحوا "أيًّا" والألف واللام، لم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم.»[2]

إذن؛ فأدوات النداء، هي: "يا" وهي الأصل، وتكون للقريب والبعيد، ثم يضيف في هذا السياق قائلا: « فإن قيل: ولم لم يجمعوا بين "يا" والألف واللام، قيل لأن "يا" تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة. فإن قيل: فقولهم: يا زيدُ، قد تعرّف بالنداء وبالعلمية. قيل في ذلك وجهان:

(1) ابن الأنباري، المصدر السابق، ص 34.

(2) المرجع نفسه، ص 208.

أحدهما: أنّا نقول: إن تعريف العلمية زال منه وحدث فيه تعريف النداء والقصد، فلم يجتمع فيه تعريفان. والثاني: أنّا نسلّم أن تعريف العلمية والنداء اجتمعا فيه، ولكن جاز لأنا إنّما منعنا من الجمع بين التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية ك "يا" مع الألف واللام، والعلمية ليست بعلامة لفظية، فبان الفرق بينهما. والأول أصح.»[1]

وهو يقصد في قوله هذا أن؛ حرف النداء "يا" إنما تفيد التعريف، مثلها مثل الألف واللام فلا يجوز الجمع بين علامتي تعريف في كلمة واحدة، وهذا دليل على أن النداء إنّما يخص الأسماء دون غيرها؛ على اعتبار أن علامات التعريف لا تكون إلاّ في الأسماء لذلك تختص أدوات النداء بالدخول على الأسماء فقط.

وبما أن اللغة العربية تجنح نحو الاختصار؛ فإن النحاة في قضية نصب المنادى رخصوا لعلامة النداء (يا) النيابة عن محذوف وهو (الفعل) وهذ ما نجد ابن الأنباري يتحدث عنه في سياق حديثه عن عامل نصب المنادى قائلا: « فإن قيل: فما العامل فيه النصب؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعض النحويين إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدّر، والتقدير فيه: أدعو زيدا أو أنادي زيدا، وذهب آخرون إلى أنّه منصوب بـ(يا)؛ لأنها نابت عن (أدعو أو أنادي)، والذي يدل على ذلك أنّه تجوز فيه الإمالة، نحو: يا زيد، والإمالة لا تجوز في الحروف، إلا أنّه لما قام مقام الفعل جازت فيه الإمالة».[2]

والمراد من ذلك؛ هو أن عامل النصب في المنادى هو فعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي، فابن الأنباري هنا يقدّم تعليلا وفقا لما يتماشى مع خصائص العربية، سعيا وراء استقامة القاعدة النحوية.

---

(1) ابن الأنباري، المصدر السابق، ص 208، 209.

(2) المصدر نفسه، ص 206، 207.

4/ قبول الجرّ والتنوين و"الـ":

إن الجرّ في العربية ظاهرة من الظواهر المرتبطة بالأسماء، وهو موضوع من الموضوعات التي شغلت النحاة في درسهم النحوي، سعيا وراء الكشف عن أسرار العربية وحروفها وأهميتها باعتبارها من المميزات التي تتميز بها الأسماء، وتجعلها بعيدة الشبه عن الأفعال، بحيث تثبت لها اسميتها من خلال دخول حروف الجر عليها.

فابن الأنباري لم يغفل عن قبول الجر للأسماء، فنجده يقول: « إن قال قائل: لم عملت هذه الحروف الجرّ؟ قيل: إنما عملت لأنّها اختصت بالأسماء، والحرف متى كان مختصا وجب أن يكون عاملا، وإنما وجب أن تعمل الجرّ لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع أيضا في الفاعل، وإلى النصب في المفعول، لم يبق إلاّ الجرّ، فلهذا وجب أن تعمل الجرّ.»[1].

فهذا القول يوضح أنّ حروف الجرّ إنّما عملت لأنّها اختصت بالأسماء، فالحروف لا تكون عاملة إلاّ إذا كانت مختصّة، أيّ أنها لا تدخل على الأفعال، ولا على الحروف، فهي تدخل على الأسماء فقط، فقبول الجرّ هو سمة من سمات الأسماء، فهو يذكرها عند حديثه عن علامات الأسماء، يقول: « ومنها حرف الجرّ، نحو: من زيد وإلى عمرو.»[2]

وإذا كانت علامة الاسم الشكلية هي دخول حروف الجرّ عليه؛ فإن علامات الجرّ للأسماء ثلاثة: « الكسرة وهي الحركة المعروفة، والياء التي تنوب عن الكسرة في الأسماء الخمسة، نحو قولك: لأبيك شخصية قوية. وفي جمع المذكر السالم، نحو قولك: للمهاجرين مع النبي فضل على من سواهم. والمثنى نحو قولك: المرء بأصغريه قلبه

(2) المصدر السابق، ص 229.

(3) المصدر نفسه، ص 34.

ولسانه، والفتحة النائبة عن الكسرة في الاسم الممنوع من الصرف، نحو قولك: لرمضان مزية على سائر الشهور».[1]

غير أنّ حروف الجرّ لا تعمل الجر إلاّ في الأسماء، فتوصف بأنّها علامات شكلية تختصّ بالأسماء، كما أن الجرّ لدليل من الدلائل الموحية باسمية الكلمة في اللغة العربية، وبوظيفتها في التركيب.

إذا كان الجر علامة شكلية من العلامات التي ميّز بها النحاة الأسماء؛ فإنّ مما لا شكّ فيه؛ أنّ التنوين عدّه النحويون علامة نحوية اختصت بالأسماء، وارتبطت بها ارتباطا وثيقا، هذا ويذكره ابن الأنباري عندما يقول: « فإن قيل: ما علامات الاسم؟ قيل: علامات الاسم كثيرة؛ فمنها الألف واللام، نحو: الرجل والغلام، ومنها التنوين، نحو: رجلٌ وزيدٌ.»[2]، فهو يقرّ بأنّ التنوين إنّما يختصّ بالأسماء دون غيرها.

وفي موضع آخر؛ يذكر ابن الأنباري سبب دخول التنوين الكلام فيقول: « فإن قيل: ولماذا دخل التنوين الكلام؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنّه دخل الكلام علامة للأخف عليهم، والأمكن عندهم، وذهب بعض النحويين إلى أنّه دخل فرقا بين الفعل والاسم، وذهب آخرون إلى أنّه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وأما غير المنصرف فما لم يدخله الجرّ مع التنوين، وكان ثانيا من جهتين، نحو: مررت بأحمد وإبراهيم، وما أشبه ذلك، وإنّما منع هذا الضرب من الأسماء الصرف لأنه أشبه الفعل، فمنع من التنوين، ومنع من الجرّ تبعا لتنوين، لما بينهما المصاحبة. وذهب بعض

(1) محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2014، ج1، ص 746.

(2) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 34.

النحويين إلى أنّه منع الجرّ لأنّه أشبه الفعل والفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين، فكذلك ما أشبهه.»[1]

ويظهر لنا من خلال قوله؛ أنّ التنوين يدخل على الاسم وذلك للتفريق بينه وبين الفعل، فالتنوين هو سمة من السمات الشكلية للأسماء التي تميّزها عن غيرها من أقسام الكلم.

وقد أشار ابن الأنباري إلى أن دخول الألف واللام على الاسم تعتبر سمة وعلامة له، بحيث نجده يقول: « فإن قيل: ما علامات الاسم؟ قيل: علامات الاسم كثيرة؛ فمنها الألف واللام، نحو: الرجل والغلام»[2]، بحيث نلاحظ أنّه يضرب أمثلة على دخول الألف واللام على الاسم مثل "الرجل" و"الغلام" وهما أسماء.

وفي موضع آخر؛ يقول صاحب الأسرار: « فإن قيل: فبأي شيء تعتبر النكرة من المعرفة؟ قيل: بشيئين: أحدهما: دخول الألف واللام، نحو الفرس والغلام، ودخول ربّ عليها نحو: ربّ فرس وغلام، وما أشبه ذلك. فإن قيل: فعلى كم نوعا تكون المعرفة؟ قيل: على خمسة أنواع: الاسم المضمر، والعلم، والمبهم، وهو اسم الإشارة، وما عرف بالألف واللام، وما أضيف إلى أحد هذه المعارف».[3]

فمن خلال قوله يتبيّن لنا؛ أن الألف واللام إنّما تدخل على الأسماء وتختصّ بها دون غيرها، فدخولهما على الكلمة تثبت لها اسميتها.

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 53، 54.
(2) المصدر نفسه، ص 34.
(3) المصدر نفسه، ص 298.

وتلزم الإشارة في هذا المقام؛ أنّ العلامات النحوية الشكلية أو ما يمكن تسميته بالسمات أو العلامات النحوية (من نداء، وجرّ، أو تصغير أو تنوين) تتعاون كل تلك العلامات لتميز الأسماء عن غيرها.

ثانيا: علامات الأفعال:

يعدّ الفعل القسم الثاني من أقسام الكلم الثلاثة بعد الاسم؛ بحيث كان موضوعا من موضوعاتهم التي تميزت بالاهتمام؛ فشغل حيزا كبيرا واحتل مكانا مهما في كلام العرب، بحيث وردت قضاياه في متون المؤلفات اللغوية التراثية بإسهاب من جهة المفهوم، والبنية، مما زادته ثراءً وسعة.

إذا كانت الأفعال في عرف اللغويين والنحويين تنقسم على ثلاثة أقسام أساسية: ماضي، ومضارع، وأمر؛ فإن المعترف والمشهور عندهم والمجمع عليه، هو اختصاص تلك الأفعال بعلامات وسمات شكليّة تُعلم بها، ثم تميزها عن غيرها.

لقد اهتم اللغويون والنحويون بالعلامات الشكلية للأفعال؛ لإيجاد الفوارق التي يفرقون بها بين صنف الأفعال وغيرها من أقسام الكلم، فوصفوها ونوّها بخصائصها، بحيث استقرّت آراؤهم على أبرز العلامات الشكلية لها.

1/ دلالته على حدث مقترن بزمن:

ظل الاهتمام بالعلامات والسمات التي تميّز الأفعال، كما أنّ أغلب النحاة ظلوا يتساءلون عن حقيقتها وطبيعتها منهم، أبو البركات ابن الأنباري الذي استفسر عن الأفعال؛ فقال: « فإن قيل: ما حدّ الفعل؟ قيل: حدّ الفعل كل لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل، وقيل: ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء وقد حدّ النحويون

أيضا بحدود كثيرة.»[1] ، وهذا القول وإن كان بمثابة الالتفاتة النيّرة التي أنار بها صاحبها علامات الأفعال، بحيث نجده في تعريفه هذا يجعل الفعل يدّل على معنى مقترن بزمان، كما أن الاقتران يعدُّ المتحرك الذي يغير الزمن المرتبط بالحدث، غير أنّ الزمن الذي يميز الفعل ويسمه ينبغي أن يكون مرتبطا بالحدث « وبناء على ذلك تحدّث النحاة عن اقتران حدث بزمان أو عدم اقترانه به، ولم يتحدّثوا عن الإمكان المقابل وهو اقتران زمان بحدث أو عدم اقترانه به على الرغم من أن حديثهم عن ذلك يكون شرعيا كالتالي: تنشيط عقدة زمن من غير اقتران بحدث: اسم دال على الزمن (يوم، ليلة، شهر)، وتنشيط عقدة زمن مقترنة بحدث: اسم زمان (مشرق: زمن الشروق يقترن بحدوثه)».[2]

وهذا يجعل الفرق واسعا بين تقديم الحدث عن الزمن من حيث الاقتران الذي يسمى "فعلا"، وبين الزمن المقترن بالحدث الذي يسمى اسم الزمن، ونلاحظ أن الاختلاف كامن من خلال تقديم الحدث عن الزمن، أو تأخير الحدث عن الزمن، وإذا كان الفعل سمته الحدث المقترن بالزمن؛ فالحدث هو ركن أساسي في الجملتين الاسمية والفعلية في كلام العرب.

2/ دخول النواصب والجوازم:

يعتبر دخول النواصب والجوازم على الأفعال المضارعة من أهمّ العلامات الشكلية التي توسم بها، حيث تتصدرها عاملة فيها النّصب والجزم، وملازمة لها بواسطة الاختصاص ومحدثة فيها تغيرات حركات أواخرها من حالة إلى أخرى.

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 35.

(2) توفيق قريرة، الاسم والاسمية والأسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، تقديم: عبد القادر المهيري، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، ط1، 2011، ص 47.

وحروف النصب والجزم كعلامات لا تعمل البتة في الأسماء؛ وإنّما تعمل مختصّة بالأفعال، وقد ظلّ النحاة يعالجون في موضوعاتهم الأسباب التي أوجبت النصب والجزم؛ معتمدين في ذلك على الحجج والبراهين، عمّا يوجب النصب أو الجزم، ومنهم ابن الأنباري الذي قال: « إن قال قائل: لم وجب أن تعمل (أن، ولن، وإذن، وكي) النصب؟ قيل: إنّما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، ووجب أن يكون عملها النصب لأن (أنْ) الخفيفة تشبه (أنّ) الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك (أنْ) هذه يجب أن تنصب الفعل، وحملت (لن، وإذن، وكي) على (أنْ)، وإنّما حملت عليها لأنها تشبهها ووجه الشبه بينهما أنّ (أنْ) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها».[1]

وبهذا؛ فقد بيّن ابن الأنباري، ظاهرتي النصب والجزم، وظاهرة العمل بدخول الحروف المختصّة على الأفعال الدالة على الزمن الحاضر أو المستقبل، وهي لفتة إلى العلامات الشكلية التي تعلم بها الأفعال المضارعة، بحيث نلاحظ أنّ حروف النصب والجزم تختص بوقوعها في أول الأفعال المضارعة لتكون دليلا وعلامة تعلم بها من حيث الشكل.

(1) ابن الأنباري، المصدر السابق، ص 288.

3/ دخول السين وسوف:

إن دخول (السين وسوف) على الأفعال، تعدّ علامة من العلامات الشكليّة التي يختصّ بهما عن غيره، واختصاصها بالمضارع دون غيره، ومما يحتج به ما جاء في كتاب أسرار العربية للأنباري حينما يتحدّث عن خواص الفعل وعلاماته بقوله: « فإن قيل: ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة فمنها: قد والسين وسوف، نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم.»[1]

والمعنى الذي يقصده من قوله؛ هو اختصاص السين وسوف بدخولهما على الأفعال المضارعة للدلالة على زمن الاستقبال.

4/ التعدية واللزوم:

للكلمة في العربية خواص ومميزات تجعلها قابلة للتصنيف، وفي ظل تقسيمها إلى اسم أو فعل أو حرف، فإن النحاة العرب حاولوا الاستناد إليها حينما تكون فعلا، وللنحاة مبررات وآراء وتعليلات حاولوا من خلالها ضبط قسم الفعل من خلال بعض العلامات الوظيفية التي تظهر في التراكيب الفعلية أو أثناء الاستعمال.

وبعبارة أخرى فإن الفعل في العربية له خصائص ومميزات يختلف بها عن الاسم والحرف، ومن هذه الخصائص والصفات التي يتصف بها الفعل في العربيّة؛ خلص علماء النحو إلى قاعدة التعدية واللزوم للفعل.

ويتضح ذلك من خلال قول الأنباري: « إن قال قائل: ما المفعول؟ قيل: كل اسم تعدى إليه فعل»[2]، فهو يريد من خلال هذا القول أن الفعل قد يتعدى إلى مفعول أو

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 35.

(2) المصدر نفسه، ص 93.

أكثر وأنّه العامل في نصب المفعول، ويظهر لنا ذلك من خلال قوله: « فإن قيل: فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثر النحويين إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعض النحويين إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معا، والقول الصحيح هو الأول، وهذا القول ليس بصحيح؛ ذلك لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، فإضافة مالا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير، لا تأثير له، فدّل على أن العامل هو الفعل فقط»[1].

وإذا نظرنا إلى هذا القول؛ فإنه يمكن استخلاص أن الفعل يعدّ من أقوى العوامل عند النحويين، ذلك أنّه يعتبر العامل في نصب المفعول، وأن من خصائصه التعدية فهناك أفعال تتعدى إلى مفعول واحد وهناك أفعال تتعدى إلى مفعولين أو أكثر، غير أنّه قد يعتبر فعلا لازما لا يتعدى إلى مفعول، بحيث يتميز الفعل عن بقية أقسام الكلم.

يعطي ابن الأنباري تفسيرا لظاهرة تعدي ولزوم الفعل بقوله: « وهو على ضربين: فعل متعد بغيره، وفعل متعد بنفسه، فأما ما يتعدى بغيره فهو الفعل اللازم، ويتعدى بثلاثة أشياء وهي: الهمزة، والتضعيف، وحرف الجرّ، فالهمزة، نحو: خرج زيد وأخرجته، والتضعيف نحو: خرج المتاعُ وخرّجته، وحرف الجر نحو: خرج زيد وخرجتُ به، وكذلك: فرح زيد وأفرحته، وفرّحته، وفرحتُ به، وما أشبه ذلك. وأمّا المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب: ضرب يتعدّى إلى مفعول واحد، كقولك: ضرب زيد عمرًا، وأكرم عمرو بشرًا، وضرب يتعدّى إلى مفعولين، كقولك: أعطيت زيدًا درهما، وظننت زيدا قائما، وضرب يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، كقولك: أعلمَ الله زيدًا عمراً خيرَ الناس، ونبأ اللهُ عمراً بشراً

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 93.

كريماً، وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف وحرف الجرّ، كما أنّها تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدي، فكذلك إذا دخلت على الفعل المتعدي، فإنّها تزيده مفعولا؛ فإن كان يتعدّى إلى مفعول واحد، صار يتعدّى بمفعولين، كقولك: في (ضرب زيد عمراً): أضْرَبْتُ زيداً عمراً، وفي (حفر زيدٌ بئراً): أحْفَرْتُ زيداً بئراً، وما أشبه ذلك، وإن كان متعديًا إلى مفعولين صار متعديا إلى ثلاثة مفعولين»[1]

وفي ضوء هذه التصورات والآراء التي أدلى بها ابن الأنباري عن خاصية التعدية واللزوم؛ أن خاصية التعدية واللزوم من الخواص التي تُعلم بها الأفعال، وتعتبر وسيلة من الوسائل الإجرائية التي تزج بالكلمة ضمن باب الأفعال مع الاطمئنان من أن يسود الكلمة من حيث التصنيف اللّبس أو الشبه.

ومن هنا؛ فإنّ خاصية التعديّة تبرر لنا شيئا مهما، وهي قوة الحدث أو ضعفه باعتباره سمة تختص بالأفعال حينما يقترن بالزمن، ويؤكد ذلك أيضا أن التعدية واللزوم من العلامات النحوية؛ التي تميّز الأفعال وتسمها وتحت صبها دون الأسماء والحروف.

ثالثا: علامات الحروف:

إذا كان للأسماء والأفعال خصائص وعلامات تسمها، وتعلم بها؛ فإن للحروف علامات جوهرية كذلك، تجنح العربية نحو وسمها والإقرار والإعلام بها، بملامح وصفات تختلف بها عن الأسماء والأفعال.

لقد وسمت حروف المعاني في نظر النحويين بالدلالة على المعنى، وأداء وظيفتها باقترانها مع غيرها من الكلمات؛ أسماء كانت أم أفعالا، ومن خلال الوظائف التي تؤديها الحروف في التراكيب النحوية المختلفة؛ يمكن اتخاذها سمات أو علامات نحوية وظيفية،

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 93، 94.

أو كخواص ومميزات تخصّها من جهة المعنى النحوي، بحيث تختلف من هذا المنظور عن الأسماء والأفعال.

1/ الاختصاص والاقتران:

يعرّف ابن الأنباري الحرف بطرح تساؤل قائلا: « فإن قيل: فما حدّه؟ قيل: ما جاء لمعنى في غيره، وقد حدّه النحويون أيضا بحدود كثيرة...»[1]

أي أنّ الحروف لا يفهم معناها مفردة أبدا إلا إذا تحققت لها صفة الاقتران والتعلق بغيرها، فتدخل الحروف على الاسم أو الفعل؛ فيظهر تأثير الحرف كعامل من العوامل اللفظية في الأسماء والأفعال أثناء تراصفه معها، مما يسمح بإمكانية وصف الحرف بسمة الاختصاص من حيث عمله وتأثيره في غيره.

وهنا؛ سنسوق حديثنا عن الحروف وخواصها وسماتها، فصاحب الأسرار يحدثنا عن أقسام الحروف بقوله: « فإن قيل: فإلى كم ينقسم الحرف؟ قيل: إلى قسمين: معمل ومهمل، فالمعمل هو الحرف المختص؛ كحرف الجر، وحرف الجزم، والمهمل غير المختص، كحرف الاستفهام، وحرف العطف، ثم الحروف المعملة والمهملة كلها تنقسم إلى ستة أقسام فمنها: ما يغيّر اللفظ، ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم، ومنها: ما يغير الحكم ولا يغيِّر لا لفظا ولا معنى، ومنها: ما لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما».[2]

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 36.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ومن هذا المنطلق؛ فابن الأنباري ينوه إلى قضية مهمة مفادها، أن الحروف لا تكون عاملا مؤثرا إلا إذا كانت مختصّة وإن لم تكن كذلك؛ فقد تكون مهملة غير عاملة، وعملها مرهون بالاختصاص دوما، لذلك يعدّ سمة من سماتها الوظيفية.

بما أنّ العلامة النحوية تعدّ دليلا من الأدلة، والأمارات المتغيرة بانتظام مع الأسماء والأفعال للحكم على اسميتها أو فعليتها؛ فإن الحروف هي الكلمات التي لا تقبل دليل الأسماء ولا دليل الأفعال.

ويضيف ابن الأنباري قائلا: « فأما ما يغير اللفظ والمعنى فنحو: ليت، تقول: ليت زيدا منطلق، فـ(ليت) قد غيّرت اللفظ وغيّرت المعنى، أما تغيير اللفظ فلأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، وأما تغيير المعنى فلأنها أدخلت في الكلام معنى التمني، وأمّا ما يغير اللفظ دون المعنى فنحو: إنّ، تقول: إنّ زيدا قائم، فـ(إنّ) قد غيرت اللفظ، لأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، ولم تغيّر المعنى؛ لأن معناها التأكيد والتحقيق، وتأكيد الشيء لا يغير معناه، وأمّا ما يغير المعنى دون اللفظ فنحو: هل، تقول: هل زيدٌ قائم؟ فـ(هل) قد غيّرت المعنى؛ لأنّها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب إلى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم تغير اللفظ لأنّ الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء، كما كان يرتفع به قبل دخولها، وأمّا ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم فنحو: اللام، في قولهم: لا يدي لزيد، فاللام ههنا غيّرت اللفظ لجرها الاسم، وغيرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغير الحكم؛ لأن الحكم حذف النون للإضافة، وقد بقي الحذف بعد دخولها، كما كان قبل دخولها فلم تغير الحكم، وأمّا ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا ولا معنى فنحو: اللام، في قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[1]، فاللام ههنا ما غيرت لا لفظا

(1) سورة المنافقون، الآية 1.

ولا معنى ولكن غيّرت الحكم؛ لأنّها علّقت الفعل عن العمل، وأمّا ما لا يُغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فنحو: ما في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾، فـ(ما) ههنا ما غيّرت لا لفظا ولا معنى ولا حكما، لأنّ التقدير: فبرحمة من الله لنت لهم.»[1]

ومن خلال هذا القول؛ يتبين أنّ الحروف وعلاماتها الوظيفية التي تؤديها منها ما يكون عاملا فيعمل في الاسم أو الفعل إذا اقترن بأحدهما في الأنساق والتراكيب الكلامية المختلفة، ويكون متقدّما عليهما في التركيب ولعل صفة التقدّم هي التي أكسبت الحرف حرفيته واختصاصه، وقوته في التأثير والعمل فيما بعده، أمّا الإهمال في عمل الحروف؛ فليس معناه إمكانية التخلي عنها أو حذفها، وإنّما يدل على إمكانية التقدير وهدفه هو الربط والارتباط بين مكونات الجمل والعبارات.

والاختصاص في الحروف يجعلها مقيّدة تقييدا يخص الاستعمال يقول ابن الأنباري: « إنّ قال قائل: لم عملت هذه الحروف الجرّ؟ قيل: إنّما عملت لأنّها اختصّت بالأسماء، والحرف متى كان مختصا وجب أن يكون عاملا»[2]، ومعنى هذا أن الحروف تختص وذلك لأداء وظائفها النحوية، فمنها ما يختص الدخول على الأسماء مؤثرة أو عاملة فيها، وأخرى مختصة بالأفعال دون الأسماء مثال ذلك الحروف التي تنصب الفعل المستقبل يقول ابن الأنباري: « إن قال قائل: لم وجب أن تعمل (أنْ، ولنْ، وإذن، وكي) النصب؟ قيل: إنّما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل»[3]، وهذه الأنواع من الحروف لا معنى لها إلا من خلال الاقتران.

(1) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 36، 37.
(2) المصدر نفسه، ص 229.
(3) المصدر نفسه، ص 288.

الخاتمـــة

لما قامت هذه الدراسة على تتبع العلامة النحوية بحثا عن شكلها والأحوال التي تكون عليها في عملية أداء وظيفتها لإبراز وتمييز أقسام الكلم؛ تبيّن بوضوح وجلاء أن للعلامة دورا بالغ الأهمية في التمييز والتصنيف للوحدات اللغوية التي تتألف منها الجمل والعبارات.

وإنّ المتأمل في العلامات النحوية؛ ليجدها ترتبط ارتباطا وثيقا بأقسام الكلم العربي؛ فهي مَعْلَم من معالم تحديد الأسماء والأفعال والحروف، استند إليها النحاة كثيرا ضمن مناهجهم، ومنطلقاتهم الفكرية، إلا أنهم ركزوا على العلامات التي تخص الإعراب، من حركات وحروف، ولم يستندوا إلى الوظائف في تحديد نوع الكلمة إلاّ أن من أهم ما خلصنا إليه في شؤون العلامة النحوية هو:

1- تعدّ العلامة وحدة كبرى في الدرس الغوي والنحوي، هذا وتتنوع بحسب شكلها ووظيفتها وفقا لما يقتضيه التركيب، وهي مركب نحوي اعتمد عليه النحاة في التمييز بين أقسام الكلم.

2- لقد ارتبطت العلامة في النحو العربي ارتباطا وثيقا بمصطلحات متعددة، كالوظيفة والأمارة، والدلالة، والمعنى، إذ تختص فيه بتمييز أقسام الكلم، ووظائفها في التركيب.

3- إن تحديد الكلمة، ووظيفتها والمعاني النحوية المتعلقة بها، مرهون بتوافر مجموعة من العلامات والخواص اللفظية، فتتظافر جميعها لتمييز تلك الكلمة، فتفرقها تفريقا يجعلها ضمن الاسمية أو الفعلية أو الحرفية، فتكون الكلمة مشحونة بعدد من الخصائص تبدو من خلالها سماتها التركيبية.

4- يعتبر الإخبار والإسناد، والتصغير، والنداء، وقبول الجر والتنوين و"الـ"؛ من العلامات الجوهرية للأسماء المتواضع والمتفق عليها من طرف النحويين والغويين القدامى، إلا أنهم لم يصنفوها ضمن ما يخص جوهر الكلمة، ولم يسموها بتلك التسمية.

5- إنّ الزمن في الأفعال هو علامتها الجوهرية، وذلك عند النحاة القدامى أساسها البنية الصرفية، والحدّ القريب من الصحة في نظرهم إلى الأفعال؛ هو دلالتها على المعنى في ذاتها وعلى الزمن ببنيتها.

6- لما كانت الحروف لا تنكشف دلالاتها إلا باقترانها مع غيرها من عناصر التركيب أو الجملة، ذلك أن الحروف لا تحمل معنى في ذاتها وإنّما معناها مرتبط بغيرها، فإن تلك الدلالة تجعلها مختصّة اختصاصا تتحدد من خلاله وظائفها النحوية، وعملها النحوي.

7- تجتمع مجموعة من العلامات الشكليّة في الأسماء والأفعال لتوسم بها، وهي دلائل على صفة الاسمية أو الفعليّة؛ نذكر منها علامات الأسماء كالآتي: النداء وأدواته، إذ يختص بها، والجرّ وعلاماته كذلك، وخاصية التصغير في الأسماء، أمّا علامات الأفعال فتتمثل في: دخول النواصب والجوازم، دخول السين وسوف.

8- إنّ الكلمة في العربيّة، اسما أو فعلا أو حرفا تغوص في شبكة من العلاقات، وتترابط بتلك العلاقات في ظل الأنساق التركيبية، مما يسمح لكثير من الوظائف أن تكون دليلا أو أمارة يستدل بها على اسمية الكلمة أو فعليتها أو حرفيتها في ضوء مقولات الكلم العربي.

9- أمّا الحروف فإن علاماتها الوظيفية هي: الاختصاص في العمل، واقترانها بالأسماء أو الأفعال، وعلامتها الكبرى؛ تتمثل في عدم قبولها شيئا من خواص الاسم ولا خواص الفعل.

10- بالرغم من وجود عدد غير محدود من العلامات النحوية الجوهرية، إلاّ أنّها تتداخل كثيرا فيما بينها، ولا يمكن التعويل عليها في تمييز الكلمات أسماءً كانت أم أفعالاً أم حروفا، لكنها مزيلة للبس والغموض في أغلب الحالات حينما ترد مع الكلمة مجتمعة في القسم الواحد من أقسام الكلم.

11- إن العلامات النحوية متعددة الأطراف والجوانب، تتنوع معها الاحتمالات التي تصنّف الكلمة العربية، لتُعلم عن اسميتها أو فعليتها أو حرفيتها، إذ كل قسم يختصُّ بسمات نحوية غير قابلة للحصر أو التقييد.

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أولا/ الكتب باللغة العربية والمترجمة:

* إبراهيم أنيس:

1- دلالة الألفاظ، مطبعة ومكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1976.

2- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966.

3- أمبرتو إيكو، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، ترجمة: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2010.

* ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات بن الأنباري):

4- أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.

5- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، 1987.

6- أوزالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 2، 2007.

7- بريجيته بارتشت، مناهج علم اللغة من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2، 2010.

* تمام حسّان:

8- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 1994.

9- مناهج البحث في اللغة، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، (د.ط)، 1955.

10- توفيق قريرة، الاسم والاسمية والأسماء في اللغة العربية مقاربة نحوية عرفانية، تقديم: عبد القادر المهيري، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، ط1، 2011.

11- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب)، البيان والتبيين، تحقيق: محمد الطيّب إبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط1، 1996.

12- جرهاد هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط5، 2003.

13- جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط1، (د.ت).

14- حسن الطبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998.

15- حيدر محمد جبر، البحث اللساني في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين، مكتبة عدنان، بغداد، ط1، 2012.

16- خليل ياسين، نظرية أرسطو المنطقيّة، دراسة تحليلية لنظرية أرسطو في اللغة والمربع المنطقي والقياس الحملي وقياس الجهات، مطبعة أسعد، بغداد، (د.ط)، 1964.

17- دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، ترجمة: طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008.

18- الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط، محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

19- الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط1، 1984.

20- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 4، 1999.

21- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

22- سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة مدخل إلى السيميوطيقا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

23- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998.

24- الشريف الجرجاني (أبو الحسن علي بن محمد بن علي)، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1997.

25- شهاب الدين القرافي المالكي (أبو العباس أحمد بن إدريس)، كتاب الخصائص، تحقيق: طه محسن عبد الرحمن وكيان أحمد حازم يحي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

26- عادل فخوري، تيارات في السيميائية، دار الطليعة، بيروت ط1، 1990.

27- عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة "بحث في الخلفيات المعرفية"، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (د.ط)، 1994.

* عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني):

28- دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004.

29- شرح الجمل في النحو، تحقيق: خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية ودار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 10، 2011.

30- عبد الكريم الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم)، نهاية الإقدام في علم الكلام، تصحيح: ألفرد جيوم، مكتبة المثنى ببغداد، (د.ط)، (د.ت).

31- عبد المجيد عابدين، مدخل إلى فنون القول عند العرب القدماء، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د.ط)، 1989.

32- عبد الوهاب حسن حمد، النظام النحوي في القرآن الكريم دلائل الكلم، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

33- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تعليق: عمر فاروق الطباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

34- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2007، ص 27.

35- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح قرمادي ومحمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

36- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1992، ج1.

37- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط).

38- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الثقافة، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).

39- محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2014.

40- محمد المبارك، عبقرية اللغة العربية، بحث في خصائص الكلمة العربية، يكشف الصلات العميقة ما بين شخصية الأمة العربية ولغتها، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

41- محمد مفتاح وأحمد بوحسن، المفاهيم تكوّنها وسيرورتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، ط1، 2000.

42- محمود سليمان ياقوت، العلامة في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1989.

43- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن مكرم)، لسان العرب دار صادر بيروت، لبنان، ط7، 2011.

44- مها خير بك ناصر، النحو العربي والمنطق الرياضي التأسيس والتأصيل، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ط2، 2014.

45- ناصر بن أبي المكارم المطرزي (أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي النحوي)، المصباح في علم النحو، تحقيق: ياسين محمود الخطيب ومازن مبارك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1997.

46- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

47- أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران)، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر، (د.ط)، (د.ت).

48- ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا الأسدي الحلبي النحوي)، شرح المفصّل، طبعة المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج1.

ثانيا/ الأطروحات والرسائل الجامعية:

49- أحمد تاوليليت، العلامة النحوية بين الشكل والوظيفة (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، إشراف الأستاذ الدكتور: محمد خان، جامعة بسكرة، 2017-2018.

فهرس الموضوعات

مقدمة:.....أ-د

مدخل: العلامة في الدرس اللغوي والنحوي.....**07**

أ- مفهوم العلامة لغة.....07

ب- مفهوم العلامة اصطلاحا.....09

الفصل الأول: أقسام الكلم العربي

أولا: أقسام الكلم العربي عند القدامى.....**20**

أ- الاسم.....20

ب- الفعل.....22

ج-الحرف.....24

ثانيا: أقسام الكلم العربي عند الدارسين المحدثين.....**26**

أ- **عند إبراهيم أنيس**.....**26**

1- الاسم.....28

أ-الاسم العام.....28

ب-العلم.....29

ج-الصفة.....29

2- الضمير.....30

أ-الضمائر.....31

ب-ألفاظ الإشارة.....32

ج-الموصولات.....32

د- العدد.....33

3- الفعل 33

4- الأداة.....34

ب- عند تمام حسان.....34

1- الاسم.....36

أ-الاسم المعين.....36

ب-اسم الحدث.....36

ج-اسم الجنس.....36

د-الميميات.....37

هـ-الاسم المبهم.....37

2- الصفة.....39

3- الفعل.....41

4- الضمير.....41

5- الخوالف.....43

أ-خالفة الإخالة.....43

ب- خالفة الصوت.....43

ج-خالفة التعجب.....44

د-خالفة المدح أو الذم.....44

6- الظرف.....45

7- الأداة.....46

الفصل الثاني: العلامات النحوية في أقسام الكلم من خلال كتاب أسرار العربية للأنباري

أولا: علامات الأسماء.....50

1- الإخبار والإسناد.....50

2- التصغير.....53

3- النداء.....55

4- قبول الجرّ والتنوين و"الـ".....57

ثانيا: علامات الأفعال.....60

1- دلالته على حدث مقترن بزمن.....60

2- دخول النواصب والجوازم.....61

3- دخول السين وسوف.....63

4- التعدية واللزوم.....63

ثالثا: علامات الحروف.....65

1- الاختصاص والاقتران.....66

خاتمة.....70

قائمة المصادر والمراجع.....74

فهرس الموضوعات.....80

الملخص بالعربية:

الكلمة، في اللغة، أداة التعبير يضطلع بأدائها اللسان الذي يعدّ، كما قال الماوردي في كتابه (أدب الدنيا والدين) هو، "ترجمان يعبر عن مستودعات الضمائر، ويخبر بمكنونات السرائر، لا يمكن استرجاع بوادره، ولا يقدر على ردّ شوارده". والكلمة، أيضا، هي التي يتم الإفصاح بها عما يختلج في النفوس من أفكار ومقاصد، كثيرا ما تكون مشحونة بدلالات ومعان خفيّة، تعينها على أداء وظيفتها داخل التركيب، مستعينة في ذلك بخصائصها وسماتها النحوية.

لقد حاول علماء اللغة العربية تصنيف الكلمة وتقسيمها إلى اسم وفعل وحرف، وذلك بارتكازهم على فكرة **العلامة**، وهي نقطة الضوء التي كانت منطلقا ومحورا أساسيا في إنارة فكرة هذا البحث الموسوم بـ: "**العلامة في النحو العربي ودورها في وصف أقسام الكلم العربي من خلال كتاب أسرار العربية للأنباري**"، عالجتُ فيه مصطلح العلامة في الدرس اللغوي والنحوي، وركزتُ فيه على تحديد أقسام الكلِم العربي من خلال ما تُوسَم به الكلمة (اسم، وفعل، وحرف) من سمات، لبيان القسم الذي تنتمي وتصنف.

فالعلامة، إذن، هي الخاصية التي تكشف عن الدلالات والوظائف النحوية للكلمة في التركيب اللغوي حينما تكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا.

الكلمات المفتاحية: الكلمة، اللغة، العلامة، اسم، فعل، حرف.

Résumé :

De prime abord, il convient de noter que la fonctionnalité du « mot » se définit essentiellement par le fait d'être un outil d'expression pris en charge par la langue. En effet al Mawardi le définit dans « Adab ad-dunnyâ wa dîne » comme une traduction exprimant le fin fond de la conscience, dévoilant ainsi l'intériorité la plus secrète, dont les dires sont irréparables et les bavardages sont incorrigibles.

De ce fait, le mot demeure également le révélateur de ce que recèle le cœur d'intentions et d'états d'âme, souvent chargés de signification latente qui, à raison de sa valeur sémantique, contribue à la fonctionnalité syntaxique du mot.

En se basant sur la notion du « signe », les grammairiens arabes ont procédé à la catégorisation du mot en le divisant en trois catégories : nom, verbe, particule. Et s'inspirant de cette approche sémiotique, nous nous sommes proposés d'aborder le concept de « signe » dans ce mémoire intitulé «Le signe dans la grammaire arabe et son rôle dans la classification de la langue arabe à travers l'œuvre (Asrâr al- Arabiya) d'al Anbârî » et ce, dans une perspective grammairienne purement catégorielle.

Mot-clés : mot- langue- signe- nom – verbe- particule